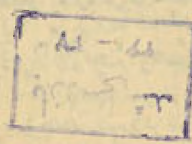




حراسی محل عودۃ الرعفی

از رسم صیاد الدین عوانی



المدرعة (امبراطور الهند) الانجليزية - (امپروور اوف انڈیا) انڈی
کشتی جنکی انگلیسی موسوم به "امبراطور هند" -

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: حراسی محل عودۃ الرعفی		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	
موضوع	شماره قفسه	
۸۴۴		۷۴۱۰۵ ۵۲۲۴

المدرعة (رونج) الانجليزية - (ریوونج) انگلیز
کشتی جنکی انگلیسی موسوم به "ریونج" -





بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين
ولعنة الله على اعدائهم جميعين الى يوم الدين وبعد فاني حين استغاثت بمباحث
خلل الصلوة ظفرت على فروع جديدة تعرف من علمها سبيل العلم وتيسر لطلبة
والدين في عروضة فاحببت ان اعرض لها من محقق المذاكر كما واجها لان يكون ذلك
وسيلة لمعادى ثم فنقول مستمدا به ومنسجعا بفضله (ا)
اذا شك ان ما بيده ظهر وعصر فان كان قد صلى الظهر بطل ما بيده لانه لا يعلم
من حين شروعه فيه كونه بمنزلة العصر فلم يجر في مثله قضاء العصر الذي
هو من شرائطها استعادته اخبا والعدل والتعبد بقرآنهم يجعله طهرا ام عصرا
فان مثل هذه شاهد كون ظهرا الاربعه او عصره محضا خياري ولا يكون
ذلك الا بدخل العصر المزبور في حقيقته وذلك ايضا لا يمتنع كون العصر
المزبور بغيره العمل الخارج من تحقق انما نظير التظهير والتوهين كى يدرسه
كون المأمو به من الغائبين البسيطه كى يحل حج جزيان البراءة في دخل شيء
في محققاتها كيف وهو خلاف ظاهر الادلة القطعية لكون الصلوة نفسا لا

الخارجية

الخارجية بل هي كون العصر المزبور من شرائطها واجزاها فاعلم انك في
نسو الفعل عن مثل هذا العقد لا يبقى مجال الحكم بعمومه ويزعم جزيان قاعدة
النجا وانه الخاكم بوجوده في محله مد فزع جدا اذ جهة نسو لا تفعل عن العقد
من لوازم وجوده عطلا والبغدية لا يقتضيه هذه الجهة كما ان اصله العمدة كما
يحدث في اقرار عنوان العصر وضع الشك في اصل هذا العنوان لا يكاد يجرى
الاصل المزبور كما لا يخفى وجب اصله الاستغاث بالصلوة يقتضيه استبانه
جديد او مثل هذا الاصل موجب لحل العلم الاجمالي بجر منه قطعة او وجوب اعادته
فلا باس بعد الجزيان البراءة عن حرمة قطعه من جهة الشك في بطلانه من الاول
وذلك هو الثاني في كلمة موارد العلم الاجمالي الجاوى في احد طرفيه اصل مثبت
للتكليف وفي الطرف الاخر اصل نافي وان شك في انه صلى الظهر فعلا
فما لو علم عدمه لا باس بالعدل الى الرجاء بل يقتضيه حرمة قطع ما يلج
للمصحة يجب العدل الى الظاهر فيتم ما بقى بعنوان الظهيرة والاصل في ذلك
ما ورد من النصوص في باب العدل من اللاحقة الى السابقة ومن الضيقة
الى الواسعة كما سقته عن كتابه قضاء العنوان ولو انما ما في الموارد المختصرة
والا فتضمن قوله الصلوة على ما اتفقت الظواهر في ان الصلوة لا بد ان يقع
على عنوان قضاءه حين اتبنا جميعا كون الصلوة تاما قضاء ولا يكتفى فيه
قضاء تاما وبغية الجهة نلتزم بان العدل على خلاف الاصل الا ما خرج
بالدليل ولذا يقتصر على العدل حين العلم وما بعده وان كان بعض المفسرين

دالة

دالة على جوارحه ولكنه من جهة اعراض الاصحاب عنه غير مؤثر به نعم لولا الاطلاق
 السابق بضمه اطلاق كلمات الاصحاب في قصد هذا الصلوات بما فيها كان الاصل
 واثبات اثبات كفاية مجرد قصد عزائها ولو انما ما مقتضا كون الاصل على جوارحه
 العدول لا ما خرج ولكن لا يحد انهم التوب الى هذا الاصل كما هو ظاهر من التامل فيما ذكرنا
 ثم قال ما لو شك في ان ما يبدى مغربا من عشاء قبل الدخول في الركعتين من الرابعة
 حج لا مجال للعدول انما يدل صحيح مثل هذا العمل اصلا (رب) اذا علم بعد الصلوة
 انه ترك سجدة من ركعتين كان كائنا من الاولين فقد جازى بها الذكرى فلا اشكال
 في صحة صلوة ودروب قضاء السجدة من سجدة السهو من انما لكل زيادة ونقصان
 على ما في النقص والزيادة في الاخيرين فتارة يكون تذكروا بالقوت بعد الدخول في الشك
 عينا رسوبا واخرى قبله قبل الاول فلا بد من بطلان صلوة لان فزت محل سجدة
 الاخرة انما هو بالدخول في الثاني المزور ولا جرم يكون هذا العوض في رتبة صلاة
 عن وجود المبطل ففي هذه الموضع ما سقطت جزئها فترفع الثاني المزور في صلوة
 فيبطل وعلى الاخير فيجب تدارك ما امكن تداركه من السجدة الاخرة لوفيق السلام
 بمقتضى دليل الترتيب في غير محله فلا يصلح ان يكون سلامه هذا من اعراض صلوة
 ونزولهم ان قوله بتفصيل من يضع كل شيء في محله مضاف الى المتذكر من الصلوة
 ومع عدمه فلا ترتب في ليس ولا ضرورة في رفع السلام في محله مدد في بان التذكير
 الماخذ في فرد الانصراف اعني طريقا الى الواقع بدأ موضع حيث لم يدا انما يرتب
 بمثل هذا البيان في مقام اثبات الترتيب ولزوم حفظه بين الاجزاء دافعا ولولا
 عدم الاعتقاد لقول بطلان فاعده مطلقا في الثاني العروة من الحكم بقضاء
 السجدة من مطلق ما لو كان من الاخيرين بل والترامية في مقام اخر
 بطلان الصلوة عند ترك فزت السجدة ولو من الركعة الاخرة بعد السلام

دلو قبل

ولو قبل صدور الثاني منظر فيه اذ هو مبني على مفرغ غير مثل هذا السلام ولقد
 عرفت ما فيه واجب منه ما في ثبات العباد من التفصيل بين ترك فزت السجدة من
 قبل الثاني سهويا ام بعد حيث حكم بطلان الصلوة في الاخرة والاول ومع
 ذلك ايضا التزم بقضاء فزت سجدة واحدة بعد السلام ولو قبل الثاني اذا السلام
 كان فراغا فيقتصر المحصل على بطلان الصلوة بفزت السجدة من تركه اخره ولو ترك
 قبل الثاني بعد السلام فضاء بل يجب حج تداركه في محله وضم ما بعده كما هو ظاهر ولو
 شك انما من الاولين والاخيرين فلا بد بمقتضى التمسك السابق من التفصيل بين
 صدور ما يبطل ولو سهويا بعد فزت الاول فلا شبهة في ان قاعدة التجاوز في
 الاخيرين جارية بلا معارض للجزم بعدم رفوع السجدة من في الاولين على وفق
 امرها لانه بينهما يثبت بينهما وجوبا الى جميع المستلزم لغرض الاخيرين المستلزم لرفع
 الثاني في الصلوة فيبطل من الاول وعلى الثاني فلا شبهة في نفاذ قاعدة
 التجاوز في العامين فتبطلان يجب بمقتضى الاستصحاب تدارك السجدة الكهنة
 في محله وقضاء السجدة من مع سجدة السهو لهما واما فان بطلان وترجم ان مقتضى
 الاستصحاب قضاء الثلث الباقية غير السجدة الاخرة مدد في بان الاصول
 السعيدة غير جارية بالنسبة الى الاثار الجزئية من عدم او لوجود ان النظر فيها لا يقيد
 بانها في طرف الشك به ومع الجزم بعدم الاثر لا مجال للسعيد المزبور ويجوز الشك
 في اضافة الاثر المشترك اليه لا لا يجد في صحة السعيدة الجملة لعدم كونه اثرا لهذا
 محليا وانما الامر على هو وجوب نفس الغضا بلا ملاحظة اضافة الى امر
 واحد ومن المعلوم ان مثل هذا المعنى بالنسبة الى الزايد عن الاثنين معلوم

العدم

كما انما سببا للاحكام في الاثار الجزئية

العدم فلا يصلح للبرهان من الاصول الثلاثة الا اثنان منها كما لا يخفى وليكن هذه
 القاعدة في ذكورت في كل مورد بدليلك من الاصول الموضوعة مع العلم التفضيلي
 بعدم ترتيب ازيد من اثني واحد واثنين على الشكوك الزائدة عن مقدار الاثر المعلوم
 ولو ضم على الثالث لابقا اصل ثالث من كون الثالث سحرة من الاولى وسحرة
 من الاخره ايضا فان كان ذلك بغير صدق والمثاني ولو سهوا فانا لكلام بغير ما تقدم
 واما ان كان بعد صدق والمثاني ولو سهوا فاني مثله وان احتمل وقوع الاولين
 على قولهما الا انه ما لم يجرى قاعدة النجاء في الاخره لا يقطع ببول دليل البعد
 في البقية من جهة احتمال بطلان الصلوة في هذه الصلوة يجرى قاعدة النجاء وفي
 الاخره وبما يتحقق موضع المقيد من الصلوة الصحيحة في البقية وفي جهات اصله النجاء
 فيها ايضا كينتهي امر الجرح الى الشافط بالحكم ببطلان الصلوة اشكال ان من المعلوم
 ان وجود جهات الاصل في البقية مستلزم لعدم وجوده وهو محال وذلك المقدار يكفي في حرج
 لجهات الاول بل وفي واحد اخر من البقية ايضا بنحو الاحمال وبسقط الاصل من غيره
 فتجزم بقاضاضا ايضا وسجدات السهو كما هو ظاهر ر ج ح ولو تدرك بعد الصلوة
 يكون لباسه غير مذكي واركبان جهات الصلوة اثنان من جهة وجود ما وان التذكية
 من مثل السوء بالبدن لا يقيم معاملة ذي البدن مع معاملة الذك او كان ما
 صنع في ارض الاسلام ولو من جهة وجود ارضه حاله عن جهات بد مسلم عليه بنار
 على التحقق من كون صلته هذه امارات التذكية وان ما هو شرط في الصلوة هو
 التذكية لا ان المانع مقصور عن كون البنية محضا جمع بين مجزئ الاضمار المختلف
 في الباب كما لا يخفى على من لا غلها نفي الاضمار بالمثاني به من الصلوة اشكال
 لظهور قوله الاما ذكيت في شرطية التذكية وانما وبه يحل قوله في رواية ابن بكير
 الاما علم انه ذكي على كون العلم في القضية اخذت غايه بالحكم الظاهري وكان
 بالنسبة الى الوضيفة الواقعة طريقا محضا كما هو الثاني في قوله حتى يبين لكم

الخط

الخط وحسن تعرضه مرام ولذا افقت سائر الامارات المتعارضة من جهة الاضمار
 طريقا اليها وقائمة مقام العلم المزبور ولازم هذه الجهات عدم الاضمار بالمثاني
 به وان لم تكن الهيئة بخسة بان يكون فاليس لها نفس سائر الامارات وكانت بخسة ولم يعلم
 بوجودها من الاول انا لقد وبه من جهة النجاسة لا يقتضي المعد ورويه عن جبهة
 الذكي ومنهم من يحول عوم لا تعداد لغيره من البشائر من الجهل بالموضوع بل الحكم ايضا
 لعدم منافات عوم لا تعداد مع دليل الشرعية او الخيرية الراضية نظرية صلوة
 ولا نقيد في باب الجبر والاختيار صدق بان اشمال ذنبه من قوله ان القرارة
 والشهادة وكذا ترك الشبهة الفرضية بغيره كبر ما اخرى مقصور به بان من ترك
 الشبهة صغرا فاعلمه الاعادة فربما اختصنا نفي الاعادة بصيغة السهو والبشائر
 ولا يسل ضرورة الجهل بالحكم او الموضوع ولذا لا يبعد عن الاستصحاب في مدلول الرواية
 الى ازيد من مورد السهو والبشائر ورح قتل مقامنا الغير المرتبط بباب الغضبية
 مفان من الرواية وعليه فلا رجة غيبقى لمراد المصالح الاجتناب بالمثاني به
 خلافا لظاهر عليه من الاعاظم حضور ما في خات العباد من الحكم بعدم الاعادة
 عند كشف الخلاف وامضا والمحسن له من مثل نخنا العلامة وسيد الاعاظم
 وامثالا العلامة اعلى الله مقامه وسيد الاساطين في عروته بل وفي ما شئت على
 النجاة وان كان المظنون كون نظرية الاضمار الى عوم لا تعداد لصورة الجهل بالحكم
 والموضوع ايضا لكن الكلام في صبر الباقين على تحصيل العلم المزبور بصوره
 الغفلة فان كان في البين اجماع من الصدور الاول وهو الا فلا نظرية محال
 ر د ح ولو جعل ان اللباس مما يؤكل لحمه ام لا يؤكل فان علم اخذ من بهر جهات

معين

معين شك في حليته لحره او حرمة حكمها كان او موضوعا فلا شبهة في ان العموم
 الحلية للنسبة يقتضي الحاقه بالماكول بناء على محل العموم على بيان القيد بالحلية
 الواضحة عند الشك في الحرمة كما هو الثاني في عدم كل شيء ظاهر بغيره ذلية والا
 فيجوز التخصيص على الاركان لا يقتضي الحكم بصحة الصلوة بناء على ظهور
 الدليل في شرطية الحلية الواضحة للعم الشرا ومانعة الغير الماكول كذا في رؤيتهم
 ان موضوع الكثرة اعم من الحلية الواضحة او الظاهرة مدفوع بانه خلاف الظاهر
 وخلاف ما فهمه الاصحاب من امثال هذه الكتابات في سائر المقاصد فظهر
 هذا التزم منهم كون المراد من الحلية معناه الغرض من التفرد والا مضافا الى كون
 مفاد صل هذا العام ضرب قاعدة في كل ما شك في صحته وفادته كيف ولا يضر
 كون الاصل في العبادات والمعاملات هو الصحة حتى مع عدم العمومات بل في
 الشبهات الموضوعية في الشرائط ولا تفتن الرأفة من احد وانما في جميع الملك
 بالعموم المزبور في ضرورة العلم بالفرق الماكول وغيره والشك في ان الربوا فخر
 من انهما ان في مثل تلك الصورة لا يكون الشك متعلقا بعنوان متعلق الحلية
 والحرمة وانما تعلق بعنوان ما اخذ منه الوبر وهو ليس بموضوع للانفراد
 موضوع القاعدة هو صورة تعلق الشك بالعنوان المزبور وعليه فلا يخفى
 من المصير الى ان الاصول تفكر ان من العلم اختلاف مقتضيات الاصول
 على شرطية الماكول او مانعة الغير الماكول او على الاول لا بد من تحصيل المفرد عما
 استغلت لنا به يفيدنا مع الشك المزبور شك في الفروع مع عدم اصل موضوع
 يثبت الماكول وهذا اختلاف على المناقضة اذ مرجع الشك فيها الى الشك في نوجبه
 الامر باجتنابه زائد على علم وجوبه فالبراءة اعظمها ونظما ما خفوصا صل حديث
 دفع العلم بكفي في نفي العقوبة عن قبله ثم لو كانت المناقضة مشروطة كالشرطية يكون

تخص

شخص الملبوس جردا بناه بكل جردان البراءة عن مثله اذ في فرض الخبرانية تقطع
 بنتج وجوب الاجتناب عن غير الماكول في شخص هذا اللباس ولا يضره مثله
 فزاد معلوم الفردية ومذكركه وجب جردا عدم كون صلوة هذا في
 غير الماكول ولا يجدي في حديث دفع العلم عن المكوث لعدم الشك في
 اصل نوجبه النفي في حال مثل هذا النفي حال الامية على الشرطية في عدم اختلاف
 الى الاكل والاكثر في فلو كان مورد السؤال في رواية ابن بكير صورة لبس للبراني
 لا مجال للاخذ باطلاق نفيه عن غير الماكول والحكم بالمناقضة المطلقة كانه لا ينعى
 لشرطية الماكولية مطلقا وعليه فلا يخفى من المصير الى غير حديث دفع العلم حديث ابن بكير
 ايضا من سائر الاصول الموضوعية في وجوب لباس بدعي جردا اتصاله عدم انصاف
 اللباس وبكرته فاصح استدلاله بغير السلب المحصل كاصالة عدم الغيبة وبذلك
 مجرد موضوع الصحة من وفتر الصلوة فيما لم ينصف بكونه غير ماكول واصح منه
 لو كان الموضوع صلوة لم يقع فيما هو محرم الاكل كما هو الظاهر من النفي من الصلوة
 فيه بان اتصاله عدم وفتر الصلوة فيه يثبت الموضوع المزبور ومن النامل فيما
 قلت يظهر النظم فيما افاده جملة من اعلام في هذا المقام بل اصحاب الى ذكر
 انظارهم في هذا المختصر انه لو لم يرد خلاف الماكولية بعد صلوة فادك انت
 صلواته منها مستندة الى عقلية عنها مع فتر طارئة فلا شبهة في انه متصل
 عدم لا تغادر كما هو الثاني في جميع الاجزاء والشرايط المنسبة الغير الركينة وان كان
 مستدلا الى اصل موضوع في طرنا الجعل موضوعه مقتضى القاعدة كما عرفت عدم
 الاجزاء الا ان مقتضى بعض النصوص عدم اعادة الصلوة في عذر ذلك كالتبليغ

عن عدم

عند عدم العلم بها وظاهر جعل الروث والبول في عدد مسائل اجزائه في رواية ابن
 بكير نسرية الحكم في الجميع ويستدعي ج من الروث الى مسائل اجزائه فتحكم ج بالاجزاء
 في حضوره بل ومن تلزام الجمع بين في الحكم الصغرى يستكشف العقوبة في نفسه
 صم لا لا دعوى انصافه الى ضرورة عدم العلم به من الاول فلا يسل ج صورة اليقين
 المبين بالعلم به كان عدم الانفاذ ايضا كما هو المثل لجهة نجاسة اما محضها
 او محضها ج بكل الصحة في ضرورة البيان كما هو الثاني في الصلوة في مسائل اجزائه
 ثبات والتمسك خلاف الحكم عن السج مستندا الى جملة من الاخبار بالبالغة
 هذا الاستفاد من الحاكم بعدم اليقين في حال البيان والمنازع عن الاخذ بعقوبتها
 اعراض السمع والافهمكن الجمع بينهما وبين ما دل على وجوب الاعادة مثل المضطرب
 المعروفة في باب الاستحباب واخبار البيان على الاستحباب بعقوبة الحائض غيره
 بعدم القول بالفضل على الاستحباب لدرك التمسك الطائفة رهم اذ اجتمعت
 موضع الاختلاف وبالعكس فان كان ذلك عند فعله الاعادة بالافلاش عليه ولا
 صلي في ذلك ما في صحيحه ورازه في رجل جهر بالطائفة فيما لا ينبغي ان يجهر به او
 اخفي فيما لا ينبغي الاختلاف فيه فقال لا في ذلك فعل متعذر فقد نفى صلوة عليه
 الاعادة فان فعل ذلك ثابا او ساهبا او لا بدري فلاش عليه وقد ثبت صلوة
 واطلافة يسئل الجاهل بالحكم حضوره ثم نقصه بل مجرد الحكم فيما منه الصلوة ايضا
 لا ينافي مع بقاء الامر بوجوبه الواقعي على حاله غائبا لا امر لما لا يقبل عن
 تحصيل البرائة الزائدة الطائفة بعلمه استحق العقوبة على فقرتها فيفصيح وضع ذلك
 تحت صلوة في اسقاط فضائه كان الظاهر مما لا ينبغي المحرم ما لا ينبغي من
 اجل صلوة ولو لحضره كونه جماعة وما لا ينبغي بل جهر من اجل جهر اخر مثل
 سماع اجنبى صورها في منزل الرواية لشدة اشكال وانفاذ مقتضى اطلاق الرواية

شهر له

مقوله لصورة نقاد المحل وعدم الدخول في الركن ولا زمة استكشاف كون
 الجهر بالقراءة من شرائط نفس الصلوة لا القراءة اذ ج كانت القراءة التخص
 فائدة للجموع مع كونه جزءا او اضافيا محله ولا زمة كون تركه عدا محله بالصلوة
 وبغيره العدم غير محل به بمقتضى النفس الزبد ولا ينبغي ج مجال احتمال تكرار القراءة
 لكونه زيادة عديله بل وعلى فرض عدم صدق الزيادة عليه لا ينبغي مجال تكراره
 ايضا بعد وقوع المأني به على صفة الجزئية اذ ج لا ينبغي محل لتكرار الجهر لان
 المأني به ثانيا ليس يجوز ان يكون جهره شرطا فيها ومن هذا البيان امكن
 دعوى اطلاق الرواية من ضرورة التذكر في اشياء الطائفة ايضا اذ دليل الزيادة
 وان لا يسل تكرار بعض القراءة لانه مضاف بضرورة زيادة ما اعبر في الصلوة
 جزء وبعض القراءة ما اعبرت كلك ولذا لو تكرر عدا ايضا لا يأس به ولكن
 معتد لك تقول ان وجود جزء القراءة لو وقعت على صفة الجزئية لمها فقد
 فان فيه محل للجموع والاختلاف فلا ينبغي بعد مجال لتكرارها كما لا ينبغي صفا
 ومن هذا البيان ايضا ظهر حال فقد بعض شرائط المعبرة في اصل
 الصلوة ولكن كان محلها بعض اجزائها كالطائفة في افعالها وذكر السجود
 والركوع وامنا لهما فيها فانه عند فوات محالها لا ينبغي مجال لتكرارها ولو
 لم يدخل في ركن اخر وعدة التكرار فيه هوان الافعال التي هي محال هذه الأمور
 بعد ما وضعت باطلا في ما على صفة الجزئية لا ينبغي محل لتكرار شرائط الاجزاء
 المترتبة ولا ن سست من صفة مثل بان محلها هو تخص هذا الفعل المأني
 والفرض ان في تخصها قدس الامر الكذا اني من الطائفة ام غيرها ومقتضى
 لانفاذ مقتضى شرائطها المستلزم لوقوع الجزء المترتبة على صفة الجزئية ولا زمة

عدم

عدم بقائه محل بعد لتدارك الشائب المرتبة كما لا يخفى **و ر ح**
 لو كان في الركعة الرابعة وسك في أن شكه السابق الذي كان بين الأسنين
 والثلاث كان قبل اكتمال السجدين أم بعد هاتين على الثاني لأن من جهة الصلاة
 تأخر الحادث إذ ليس له ما أخذ الأعلى متبعية الأصل من جهة أن مقتضى عدم
 ابن على الأكثر البناء عليها في جميع الركعات غايته الأمر خروج عن مبدأ الشك
 في الأولين ولو من جهة ما يقتضيه الشك عن وقوع الانفعال في حال وجوده
 على صفة الجزئية على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى عدم كون شكه هذا شكاً حاداً
 ثانياً في الأولين بنبأ موضوع البناء على الأكثر لأنه كل شك لم يحدث في
 الأولين فيجوز بالرجوع إن بعضه بالأصل كما لا يخفى **ر ح**
 ولو حدث شك بعد السلام فإنه صلى أربعاً أم ثلثاً يبنى على ثمانية صلواته
 لعدم قوله كلما مضى من صلواتك فاهضه كما هو ولا شيء عليه فإنه
 البناء على الأكثر ضرورة له هذه الصورة لأن مورد هذا هو الشك الحادث
 حين الصلاة وقبل السلام المفترق وما نحن فيه لم يعلم أنه منه فالمرجع **ح** هو
 قاعدة البناء على وجود ما احتمل تزعم من صلواته لقاعدة الفراغ ونحوه الجملة
 نقول بعدم اعتبار بالشك الحادث بعد السلام ولو شك في أن حدثت
 هذا الشك قبل السلام أم بعده فقاعدة البناء على وجود الركعة غير جارية
 في المقام لأنه لا حيز كون سلامه هذا بل وشك وقع في الرابعة المرجوة
 ولا يجري هذه القاعدة في نفس الشك والسلام أيضاً لعدم الشك في
 وجودها ولا قاعدة الفراغ لعدم استمرار حدوث الشك بعد الفراغ عنها
 لا احتمال كونه في محالها وبه يمتاز هذا الفرع عن الفرع السابق وتزعم أن
 في المقام يمكن أحدهما متعلق بالأخريين الثاني حادث بعد العمل من
 هذه الجملة بتملة عدم فاضحه كما هو من فروع بان عدم المزيد متكفل برفع
 النقض المتعلق بالشك الحادث بعد العمل وفي المقام نقض الصلاة من

جملة

من جهة الركعة المتصلة لم يكن متعلق الشك الحادث بعد العمل فلهذا النقض لا بد
 من سد بابيه وعليه فقتضيه الاشتغال بهذه الصلاة تحصيل المفترق ولا يحصل إلا
 بالاثنيان بركنة أحدهما لقطع الجا لا يحصل المفترق من النقض الزايف ولو طأها
 عن صلواته هذا بخلاف ما لو لم يأت به إذ لا يجرى الفراغ عن الصلاة من حيث
 احتمال النقض الزايف بعزم مضى كما هو كما أنه لا يجرى أيضاً بقاعدة البناء على وجود
 الركعة كون سلامة في محله من كونه في الرابعة المبنية على ثبوت رابعة المرجوة الغير الصالح
 لقاعدة المرتبة من إثباتها وهذه النكته أيضاً نقول بان الأصل في الشكوك الغير المتصور
 منه في الركعات هو البطلان وذلك لأن السلام إذا كان وجوده شرطاً لكونه في الركعة
 المحكومة بالواجب يخرج مفاد كان الناقصة فاصالة عدم الاثنيان بالرابعة لا يثبت رابعة المرجوة
 إذا أصل المرتبة برفع الشك في وجوده يخرج مفاد كان الناقصة لا يثبت رابعة المرجوة
 بميلان الموجود رابعة وجوب الشك والسلام وجزئتهما متبعية على إثبات هذه الجملة كما
 هو ظاهر على من جامع كبريات الباب فكان المقام من هذه الجملة نظير استصحاب وجود
 الكوا غير المثبت كبرية الموجود ونظيره أصالة عدم الخاصة والسادسة وهكذا ومن
 هذا البيان انضح نساد تزعم أن الصلاة عبارة عن أربع ركعات لم يرد عليها ركعة أخرى
 وحصل هذا الموضوع بخبر بالرجوعان مضمناً أصالة عدم الزيادة إذ ذلك صحيح في فرض كون
 جزئية الشك والسلام من ثبوت وجود الرابعة ولم يزد عليه ركعة أو ركن آخر وأما لو كان
 من آثار رابعة المرجوة فاصالة عدم الزيادة لا يثبت هذه الجملة فيثبت **ح** في أن سلامه
 الواقع منه في هذه الركعة وافق على صفة الجزئية نعم لو لا كون السلام من كلامه لا يصح

البطلان

الثاني به اولا من الظاهر ان للعدد دلالة وجبه ولكن ان لنا باثباته ربي
 لو صلى صلاتين وعلم بفساد ركعة من احداهما فاما كان بعد الثاني ولو سمعوا قبيح
 اثنان اربع ركعات بقصد ما في النية للعلم الاجالي بفساد احداهما الكافي في التجا
 نين وفي المختلفين لا بد من تكرارهما تحصيل الجزاء بالفراغ واما ان كان قبل
 الثاني فكذلك فلا باس باثبات ركعة بقصد ما في النية وطلعا بعدم الجزم بعد
 انشاء الصلوة في الصلوة في صورة السهر الموجب لرفع ما بغية السلام الذي هو كلام ادنى
 وكن شرطه المواكف على فرض حصول فقهه لظاهر ما هو مخرج يظهر كذا في مقام
 وجه التامل فيما في العدة الرقعي في هذا المقام وان التزم بما ذكرنا في مقام اخر فليج
 كماله وعلى اى حال لا مجال للعدد في المقام ولورد جاد الاعلى فرض يصححه عن بعد
 تمام الصلوة والا ففى فرض كونه حال الاستغفار بالثانية يجزم بتمامية المعدول اليه
 فلا عدول جزم ما اما الخروج محل العدول بتمام الثانية او وقوع المعدول اليه بتمام
 بقضاء الثانية وذلك ظاهر من ان كان التذكير المنبر قبل سلام الثانية يعنى
 على وجوب الركعة في الاولى لقاعدة الضاع وبما في باركة الشكوك فيها ببدء عن
 الصلوة للجزم بعدم اثباته على فرض اوجه من جهة ختم احتمال فقد الترتيب وهذا الا
 حتمال مدفع بقاعدة التجاوز بالنسبة الى الاول ولو كان التذكير المنبر بعد سلام
 الثانية وقبل سلام الاولى فحكمه الاكتفاء بركة واحدة بنبذ الاولى كون شكه هذا
 فيها ولا يجرى معه قاعدة الفراغ في الاخير بلامعارض نعم بينهما فرض من جهة
 عدم لزوم سجدة في السهر في المقام لا احتمال عدم زيادة شرط بخلافه في الفرع السابق
 اذ يعلم اجمالا بزيادة سلام سهر اوجب سجدة في السهر كذا هو ظاهر ربا
 اذا شك بين الثلث والاربع وشك ان ما يبدء من الركعة اخر صلوة او اول صلوة
 الاحتمال بوجه شك الى الشك في اثنان ففيه اجزاء صلوة في محلها مع عدم ايراد

الدخول

الدخول في غيرها ففي هذه الصورة يبنى على عدم الاثبات بقاعدة الاستغفار بل
 ومعهم قاعدة التجاوز بعد اصاله عدم الدخول في غيره المحرر لموضع ربي
 ان مثل هذه القواعد لا يثبت رابعية الموجد فيشكل امره بسلامه مدفع في خصوص
 المقام المعلوم وجوب السلام في محله على فرض عدم كون الركعة المائنة رابعة كما هو
 ظاهر وفي العدة الرقعي الاحتمال باعادة الصلوة ايضا ولعله لم اعان احتمال
 زيادة التكرار بناء على كونه جزء صلوة او محكم ما يحكم الجزم وهو في غاية الضعف
 ربي (اذا شك ان ما يبدء رابعة المغرب او انه سلم على الثلث وهذه اول
 العشاء فان كان بعد دخوله في ركوع هذه الركعة فلا مجال جزم لجهان قاعدة
 الضاع عن المغرب للشك في فراغه عنه ولم يجر اذا كان قيامه هذا قيام
 عشاء ربي على صفة كى يجرى قاعدة التجاوز في سلام صفة جزم فلا يحصر مع
 قطع صلوة هذه لعدم طريق الى تصحيحه حتى بالعدول كذا هو ظاهر ما لو كان
 شك قبل الدخول في ركوع هذه الركعة فيهدم القيام ويتم الصلوة صفة كما في
 العدة ووجه ظاهر من جهة قاعدة الاستغفار واصله عدم الدخول في الغير
 المحرر لموضع معهم قاعدة التجاوز بل واستصحاب عدم الاثبات بالارابعة مع
 عدم اضار الشك في رابعة الموجد في محصل الجزم بالفراغ بسلامه للقطع
 بان سلامه وقع في محله على اى حال كما تقدم نظره وفي وجوب سجدة في السهر
 لقيامه المهدوم في المقام اشكال لعدم ايراد سهره في صلوة يحقظ الاصول
 السابقة والاصل البرائة عنه ونظير الفرع السابق حال ما لو شك في ان ما
 يبدء اخر ظهر او ادلى من صلوة عصره فانه يتم صلوة ظهر القاعدة الاستغفار

وغيرها

وعندها من القواعد السابقة ولا خلاف في الاثام المرتبة في المغرب ايضا
بين صوره بعد ركوعه او شك فيه ان على ابي حال يثبت في ايمان الشاهد
والسلام في المغرب بعد عدم قيامه وتركه انه بعد الهدم يثبت بان هذا
الجلوس جلوس في صوره المغرب جلوس في حشائه وفي مثله لم يجر محل
الشاهد والسلام ان استصحاب عدم ايمان الشاهد ايضا لا يثبت كون ذلك
جلوس مغيب يجب فيه الشاهد والسلام صدق بان مجرد عدم ايمانه تفضيلا
لا يضر بالحزم بالمفرغ للعلم الاجمالي بوجود المصنع منها اما سابقا وهذه
الشاهد والسلام وذلك ظاهر ونظيره في اتمام الظهر في الفروع الثاني فالر
علم اجمالا بانه فرض كون ما يسهل ظاهرا كان قيامه هذا ايضا قبل ركوعه وعلى
فرض كونه عصرا كان قياما بعد ركوعه اذ يجب اتمام هذه الصلوة ظاهرا
بركوعه للثبوت في ركوع هذه الركعة وتروم ان قاعدة الاستئصال بل وسائر
الفروع لا يقتضي كون قيامه هذا اتمام حال ذكره وفرائضه في حيا الركوع
عنه صدق بان محل الركوع واقعا الذي امر به هو مطلق كغيره عن قيام بعد
ذكره وفرائضه لا يخصه القيام المفضل بقيام حال ذكره وفرائضه والشاهد
على ذلك ما لو نش عن ركوعه الى ان جلس للسجدة فانه مع ذكره يجب العود
الى القيام فمكع عن قيام وجب يكفي لاحراز محل الركوع مجرد ايمانه كونه قبل
الدخول في السجدة الاولى على المسجدا والثانية على المختار وذلك وان خرج
واشك في الدخول في السجدة ولكن يعلم انه على فرض الدخول في الاولى
وهكذا في الشك في كل فعل مما اصرع العلم بانه على فرض الدخول في الاولى
بنا بغيره ومع عدمه لم يثبت به جز ما وقع في هذه الصورة كان المرجع في مذكوره

قاعدة

قاعدة الاستئصال واستصحاب عدمها اما مفهوم قاعدة التجاوز ولو
بضميمة اصل لعدم الدخول في الغير غير جارية لان في ظرف عدم الدخول
في الغير واقعا لا شك في عدم ايمانه فلا يفي بحال تطيق مفهوم القاعدة
على المورد ولو تضم الاصل الموضع للعلم بعدم الشك في ظرف عدم الدخول
كثيرا هذا الامر على الاصل المرتبة ذلك ظاهر وعليه فانه يحتاج
الى هذا الاصل في فرض الشك في الرجوع حتى في ظرف عدم الدخول في غيره
كما لا يخفى هذا (يد) ولو ثبت ركوع الدخول في السجدة الاولى او بعد
رفع الرأس منه وقيل الدخول في الثانية انه لم يركع فمن الشك بالحكم بطلان
الصلوة ثم كما بظواهرها دل على بطلانها بفقرات الركوع ونسبانه ولكن يمكن
دعوى وضع حد في الوقت مجرد الدخول في السجدة الاولى لان تذكيره لا يجب
الا زيادة سجدة واحدة ولا تعداد الصلوة من سجدة وتعاد من ركعة وذلك
المقدار لا اشكال فيه ظاهرا واقعا الكلام في امثال المقام في جهة اخرى
لا يباس بالعرض لها وجراها وهو ان الزيادة اللازمة على فرض التدارك
مقتضا للترتيب علمي واحد ينطبق على كل منطبق على اول الرجوعين
او الثانية او على احدهما بلا عنوان فان انطبق على اول الرجوعين نظر الى
كونه في غير محله فلا زمة في فرض الدخول في الركعتين الا ان بطلان الصلوة
ولو كانت الغائت غير ركعتين لصدق زيادة الركعتين في صلوة ولو سها
ولا مجال في ايضا الاستئصال بطلانها الى فوت الركعتين ابدالان وثبت
محله بالدخول في الركعتين بعده فلو كان مثل هذا الدخول زيادة فلا جرم
يكون وجوبها في رتبة سابقة عن فوت الركعتين فكيف بطلان الصلوة

مستد

مستندا الى سبب العلمين وهو كما ترى بل خلاف ظاهر روايته ان يصير حيث
 رتب عادة الصلوة على فرت الركوع ونسبته وان انطبق على ثابتهما بل من صدق
 الزيادة في العدة على ما يشارك عند فرت سابقة كالركوع بعد اتيان الشاهد بقدر
 سجدة واحدة فانه يجب اتيان السجدة وما بعدها من الشاهد ليقض كل شيء في محله
 مع انه ليس كل جزء من كل شيء في محله فان ظاهر كون الركعات
 السابقة ثابتة وانفسه على صفة الجزئية بل صدق الزيادة عليها وهو واجب لكون
 الزيادة هو الماني باولا ولقد علم ما فيه ايضا وان كانت زيادة احداهما بل اقوال
 فلا ريب عدم صدق الجزئية الا بالاشكال الى تكرار الوجود من اول الايات لهما
 والا فلو اني بالجزء مثلا ياتي على الاقتصار عليه ثم بدله اياته ثانيا بلزم ان لا يصدق
 الزيادة العدية لعدم الثبات الى تكرار الوجود من حيث الشرع وهو كما ترى
 وحل الاشكال بان يقال ان من المعلوم ان الترتيب بعد ما كان شرط اصل الصلوة
 قبل الجزئية ذلك لا فعال فيها تقول من المعلوم ان عنوان الزيادة انما ينطبق
 على كل فعل يقع في غير محله ومن المعلوم ان وقوعه في غير المحل فرع كونه فائدة للترتيب
 وفقدانه للترتيب فرع جواز الفائد على امكان تداركه ببدله انزع مقتضى الامر
 بتجصيل الترتيب اتيانه ثانيا فلا ريب ان انطباق الزيادة على اول الوجود من غير محله
 لم يمكن بتجصيل الترتيب لما مر به من جهة استلزامه زيادة الركن بتجصيل
 في شرطية الترتيب في هذه الصورة ان يلزم من الامر به عدمه فلا ريب عدمه و
 فرع اول وجود الركن زيادة وفي مثله تبدل بطلان الى فرت الجزئية السابق
 ان كان ركنا او الا فلا يبطل الصلوة واسا فان قلنا ان الترتيب نظر العلمانية
 واما لهما من واجبات الصلوة في واجبا اخر بموجب اتيان جزء ولو عند كرت فاذن
 الترتيب بتجصيل التجصيل الترتيب في شخص هذا الجزء كاستحالة تجصيل العلم

في شخص

في شخص العلم الماتية وامثاله فليست في شرطية ترتيبه ولا ريبه وفوقه في محله وعمله
 بقوت الجزء الاخر بما كان او قبله وركه في يلزم الزيادة العدية في فعل ما اني به ثانيا فذلك يعود
 اتيان الثاني قبل الاول انما يقع جزء على جزء سقوط الفائق عن الجزئية والا فحينئذ حاله
 الترتيب في شخصه لا يربط بالاسقوط اعتبار ترتيبه على غيره لان في اعتبار وجوده غير اساسا
 لوجود الاخر في بان على جزئية فيجب في اتيانه مرتبة المستلزم لكون الاول زائدا وانما
 في غير محله ومن هذه الجهة كم فرق بين العلمانية والترتيب اذ فرت العلمانية في محل لا يقتضيه
 فرت فعل اخر والعرض ان طائفة الشخص هذا غير مرتبة في فعل الفعل الفائد لها
 في محله وهذا بخلاف ما نحن فيه اذ فرت الترتيب مستلزم لفرت غيره اخر يجب لهما ان
 الترتيب في الجزء الفائق ولا الجزء الماني به فمما يمكن مراعاته فيه فيجب تكراره المستلزم
 لرفع الاول زيادة ومما لا يمكن مراعاته في الفائد ايضا ولزم من جهة استلزام وجوده
 بطلان الصلوة فنقول الجزء السابق ترتيبه من جهة استحالة تحفظه وحيث ان كان الفائق
 ركنا مبطل الصلوة ولا ينقطع الفائق عن الجزئية وبمعنى الصلوة كاستحالة اليه ومن
 هذا البيان ايضا انه وجب قبل الزيادة في بعض الاحيان على الوجه الثاني ان يترك كل
 مرورا في الجزء في محله واحد الرتبة انزع يكون الثاني غير معتبر في صلوة فتكون زيادة في
 صيغة على غير ترتيبه واسا العالم ربه اذ انك بين الايتين فالتك بعد اكمال
 السجدة ومن علم بعدم اتيان الشاهد في هذه الصلوة فان قلنا ان مقتضى الشاهد على الاكثر
 بالمدان من الترتيب الحكم بمعنى محل الشاهد فلا بأس بتعجيل صلوة وفقدان الشاهد وسجدة
 السجدة ايضا ولا يفتقر المعارضه بين امثاله وجوب الشاهد مع التبادر على الاكثر للعلم بترتيب
 زيادة تشهد ونقص ركعة وفي مثله لا يفتقر بحال المصداق قاعدة الاستقبال بالترتيب
 واستصحاب عدم الثالث وذلك ايضا لان جهة عدم اتيانه ثانيا في الموضع والمجاظ
 اتيان وجوب الشاهد فيه اذ الشاهد الثاني بقاعدة الاستقبال بان رجاء وعمله

في جهة

بعضه فقامت بعد الصلاة بحصل الفراغ العظمى عن قبله بل من جهة ابتداء هذا
 الشك بالافرة الى دابة الماني به بعد فشكل في امر صلاحه لكونه كلام ارجح
 من بين المحدثين كما لا يخفى هذا من هذا الباب كل مورد شك بين الاقل والاكثر
 فحل في شئ على من كونه اقل مع بقاء محله الذي فان اصله وجوبه بانه في محله
 بقاؤه مع قاعدة البناء على الاكثر فلا يبقى صحيح في صلواته بعد سقوط اصله الاقل
 عن الاعتبار في كونه الشك في عدمه في كونه الشك في البقاء السابق (ر ب) اذا شك
 في حال القيام في انه قبل الركوع من الرابعة او بعد الركوع من الثالثة ففي العروة الرقعي
 يعني على الاربع ويبنى ايضا على عدم الشك في الركوع في محله ولو كان اكثر
 بالعكس بان يكون شكك في كونه قبل الركوع من الثالثة او بعد الركوع من الرابعة فيجوز
 البناء على الاربع بلا ركوع لانه ظرف شك الحكم بالبناء عليه ويجوز عدم احتساب البناء
 على الاكثر وجوب الركوع فيقع في التعارض بين اصله وجوب الركوع المشكوك في محله
 مع قاعدة البناء على الاكثر هذا على ما اذا اقول لا يخفى ان الحكم بالبطالان
 في الفرض الاخرين على ما استلزاما من عدم فاعين البناء على الاقل والاكثر فلا
 مانع بعد شافطه اصل من الركوع الى قاعدة الاشتغال بالركوع بالثبوت وجاز
 ثم البناء على عدم الاثبات بالاعتكاف وامامنا افاد عن البناء على الاكثر في ظرف
 شك بجميع محتملا في فرض ثبوت ثبوتها في صورة عدم استلزامه الضامن
 غير جهة فرض الركوع على فرض النقص في جعل الاحتياط لجبره والا ضل في فرض التزام
 نقص الصلاة في الركوع او زباد السطلة ولو سمعنا فانه جبر النافض بالاحتياط
 غير الحال لانه لا ينافي قاعدة البناء على الاكثر بكونه من مثل هذه الموارد
 ومن هذه الجهة نقول بعدم الجبال للصير الى البناء على الاكثر مع الاثبات بالركوع
 الشك في محله في الفرض الاول ايضا اذ على فرض نقص الصلاة كانت الصلاة فاسدة

منه

من جهة زيادة الركوع كما هو ظاهر ولا يخفى ان مثل هذه الجهة انضمام الفروع المطرقة
 في غير موارد الاخذ بالبناء على الاكثر فليكن ذلك ايضا في ذكرنا واما العالم (ر ب)
 اذا كان قائما وهو في الركعة الثانية وعلم بالثبات ركوعين لم يعلم ان كلهما في اولي
 من بعد الصلاة ام في كل منهما في واحد ففي العروة الرقعي انه لا يصح لصلاة لان
 مقتضى كون شكك في محله وجوب ثبات ركوع هذه الركعة مع انه يعلم بازيادة الركوع
 لا يخفى ان الفروع المقتضية لوجوب ثبات الشكوك في محله انما كانت جارية في صورة
 احتمال كون الماني به على فرض امره وفي المقام لا يقتضي ذلك اصل الاثبات بل لبطالان صلواته
 فالقواعد المبررة من قاعدة الاشتغال غير جارية في المقام لان استغناءه بركوع
 هذه الركعة انما هو في ظرف صحة صلواته وفي هذا الطرف يقطع بخلافه عنه وعليه
 يبقى احتمال وجوب اليقين من افعال الصلاة ناشئة عن احتمال منادها وهذا الاحتمال
 مدحوق باصالة عدم الزيادة في الركعة الاولى واما العالم (ر ب) اذ علم في اثناء
 الصلاة ترك سجدة ولم يدان من كونه ام ركعتين فثبوت ثبوت في محله
 الشك في اخرى بعد وثا لث بعد محله الذكرى فان كان في محله الشك فلا يثبت في وجوب
 الاثبات بالسجدة في محلهما واجزاء قاعدة التجاوز عن الاولين لعدم العارضة
 بل في الثانية من الثانية في جميع الفروض تقطع بعد وجودها على فرض اوها فيقع
 فيها احتمال عدم وجوب لصا صلواته وقاعدة التجاوز عن الاولى في الاولى يثبت
 الصحة وجوبه بلا احتياج الى اجراء مع فوم قاعدة التجاوز فيه كان الاولى غير الاولى
 ايضا في تمام الفروض مجرى قاعدة التجاوز بلا معارض لعدم احراز الاثر في اليقين
 بدونه لان اثرها انما هو صراط معجمة الصلاة المنيية على جريان القاعدة في الاولى
 من الاولى ومن هذا البيان ظهر ان ما هو من الثانية وفي مثله لا يلبس بالزجر

الى

الى الاستصحاب فيها فاني بالسجدة الاولى من الثانية لا استصحابا بقاعدة الاستصحاب
ثم بالثانية من حيث الجرم بعدم اتيان العمل على دفع امره وباني بقضاء الثانية من الاولى
لاستصحاب به بعد سقوط القاعدة عنه بالمعارضة ولا ضرورة للعلم بمخالفة احد الطرفين
للاواقع لعدم مخالفة عليه في البين كما ان العلم الجاهلي من زيادة الاولى من الثانية
او عدم التصحيف لقضاء السجدة لا يوجب في قضائه بعد ما كان مثل هذه الزيادة
على فرضها بالآخر مستندة الى سمرة السنيع لحكم الشارع بوجوب كاهر الثاني في
جميع الاجزاء او الغير الركبة المتكررة في محلها فان كشف زيادتها كانت مستندة
بالآخر الى سمرة لا بغير صلوة ومن هذا البيان ظهر حال ما لو كان التذكار المبرور
بعد خروج محلها المذكور ايضا فان قاعدة الجواز لم يكن جارية الا في الاولى من الاولى
وفي الثاني بين ما لا يجري فيه لعدم الشك وبينما لا يجري بالمعارضة وفي مثلته لا يجب
عليه الا قضاء السجدة بين وسجد في السجدة كل منهما ومقتضى الاصل وان كان عدم
الاثبات بالثالثة الا انه قد تقدم هنا ان الاصل بالنسبة الى المعلومات لتفصيله
من الآثار جارية فيها واثباتا وفي المقام يعلم تفصيله بعدم وجوب زيادتها حال
تحقق هذا كله حكم التذكار في ثلث او الصلوة اما لو ذكر بعدها فان لم يكن الاخرين
طرف الا احتمال فالحكم فيه كما تقدم في الفرض الثالث وان كان العرف الاخرين ايضا
فان تذكر قبل صدق الثاني من حكم الصورة الثانية من وجوب ثلثها وقضاء
واحدة بغير العلم بالتفصيل بعدم قضاء ازيد من ذلك لو كان طرف العلم ثلثا
والا فقضاء السجدة بين وان تذكر بعد صدق الثاني من سمرة المتصغير الاستصحاب
بعد ثلثها قاعدة الجواز في الاطراف وجوبا على الصلوة نعم لو ترى نفسه فاني
عن الصلوة لا باس بمراتب قاعدة الضاع والحكم بقضاء السجدة بين اذ قاعدة الجواز
في الجميع بعد ما نلاحظ يرجع الى الاصل المحكم من استصحاب فوات السجدة بين
من الصلوة الصحيحة وقاعدة الضاع المنسبة لعلمه كاهر ظاهر مبط
لو علم اجالا بفوات السجدة بين مجرعا اما من السابقة او هذه الركعة التي سجد

فان كان

فاكان قبل فوات عمله الشك فلا اشكال ايضا في مرهون قاعدة الجواز من الاولى دون الاخر
لجزم ايضا بعدم اتيان العمل على دفع امرها فخرج احتمال عدم وجوبها من جهة احتمال بطلان الصلوة
بقاعدة الجواز من الاولى فيجب اثبات السجدة بين في محلها بمقتضى القاعدة الجارية في الاولى
ومن هنا ظهر حال ما لو كان بعد عمله ما شكيا فان قاعدة الجواز في الاخرين ايضا
منفسه غير جارية للعلم بالتفصيل بعدم اتيان العمل على دفع امرها فخرج احتمال عدم وجوبها
من جهة احتمال بطلان الصلوة المدفوع بقاعدة الجواز من الاولين وثم ان قاعدة
الجواز في الثانية من الاولى غير جارية لعدم ترتيب العمل عليه اذ تكفي في صحة العمل فاعرف
الجواز في الاولى من الاولى ولا يصلح لرفع القضاء ايضا لجزم بعدم ترتيب القضاء على فوات
الامة من باب الاضمان ملازم مع البطلان في مجرى فيه استصحاب لعدم لمحاظ الامر
الصحيح الترتيب عليه من البطلان فعارض ذلك مع قاعدة الجواز في الاولى من الاولى
فلا يصح هذه الصلوة مدفوع بان دفع احتمال البطلان الغفلة المرتب على الثانية من
الثانية كان لم يزل قاعدة الجواز عنه ايضا بها لجهة نقول ان كل مورد يصلح لمجربان
الاستصحاب فيه كان مجرى قاعدة الجواز اذ ان تكفي في التبع بالوجوب في كاهر المرتب
على عدمه ولا يحتاج الى ترتيب الامر على وجوبه مستقلا ولو كان تذكره بعد السلام مع
كون طرف الا احتمال الاخرين فان كان قبل صدق الثاني من ثلثها في وجوب
اثبات الاخرين لجزم بعدم اتيان العمل على دفع امرها فخرج احتمال الجواز في البقية
مخافة بلا معارض ومن اثارها وجوب الاثبات الثاني ولو سها وبطل الصلوة جز
ما اما الوقت الركبة او لرفع الثاني في صلوة كاهر ظاهر (ت)
اذا علم بعد الدخول في الركعة الثانية على الجواز من الاولى على المشهور ويعرف
جزء اخره وبين الركعة وغيره فلا شبهة في ان قاعدة الجواز عن غير الركعة

لجزم

للجزء بعينه كونه باضيا على مقدار سبق قاعدة الجواز في الزكن بلا معارض ومن اناره وجوب
 قضاء الغائبة فكان له قضاء ولا سجدة في السهو محض لان كل زيادة ونقصان في صلوة
 صحيحة ومن هنا ظهر ما في العروة الوثقى من تقريره بطلان الصلوة ثم الاحتياط بالتمام
 والاعادة ر ك ا ح انا علم قبل الدخول في الزكن بغير ما هو الجزئين للربيع قبله فلا سجدة
 في ان قاعدة الجواز في الاجرة ايضا غير جارية بلا معارض فراجع الى الخبر الاخر وباني
 به في محله فقط ولم يعد الحال الا كما ايضا بعبوده الى الاخرة فانه حجب بانها للجزء
 بعينه الدخول في غيره الرب عليه شرعا ونحو ان قاعدة الجواز في الاول انا كانت
 جارية بغيره في احوال البطلان في الثانية بقي في اليد احوال فزله في محله في قاعدة
 الجواز عنه لغرض الدخول في غيره الرب عليه شرعا فصار ضار صدق بان نفى احد
 الاحتمالين بعد الا بغيره نفيه وصداقا والعلم المتقضي بعينه اثنان الثاني على خلافه
 جاز من قبل مجموع الاحتمالين الوجهين وهذا مستحيل ارتفاعه بالاصل الجازي
 في الاول وضع العلم المرتب لا يفي حال الجريان الفواعل العبدية في صله في ر ك
 قاعدة الجواز في الجزاء الاول باضيه بلا معارض ما لم يعد محله بعبوده الى الجزء الثاني
 ان ر ك لا بد من اثنان الاول ايضا كما استرا من هنا هو حال ما لو كان في حال القيام
 وعلم بغيره الشاهد من السابقة والسجدة فانه بعبوده لتدارك الشاهد بعبود محله
 السجدة ولو للجزء بعينه دخوله فيها برب عليه شرعا العلم المتقضي بزيادة قيامه
 هذا نعم لو كان الغيبة محض لقاعدة الجواز اعم من ذلك امكن دعوى صدره ثم
 بالنسبة الى السجدة وان يجب هدمه للشاهد ونحوهم ان بعبوده ر ك يعود محل السجدة
 صدق بان الدخول في الغيبة لا يقع بعبوده اذا امداد على حدوث هذه الطهيرة
 ولكن عند الكلام ر ك في هذا المبنى وهو يخفف جدا لا يضاف في اجزاء الجواز
 الى ما ركب على المسكوت شرعا وهو هنا غير حاصل فزما وعلى حال الاخرى
 فيما ذكرنا بين صورة الاستفصال بالقرائن في حال قيامه لا الا في فكر اسجدات

السهو لكل زمانه سهو كمال لا يخفى كسب اذا علم اجمالا انه ان باحد الامرين من
 السجدة والشهادة من دون تعيين وقت في الاخر لسببه وبه اجمالا فان كان بعد
 الدخول في القيام فلا يعنى بركته وذلك لان جهة جريان قاعدة الجواز في المسكوت
 بعنوانه الاجمالي كى يقال انه بهذا العنوان لا اثر له شرعا بل من جهة الشك في كل ر ك
 منها على تقدير الا ببيان بالآخر فانه غير ما الاصل المذكور في كل واحد في طرف وجود
 غيره ونجدة الاصلين عدم الاعتناء بواحد منهما للعلم بصحة احوال التقديرين وان كان
 الشك المذكور حاصلا قبل القيام في العروة الوثقى بحسب الاثنان فيما لا يمتنع ان كل منهما
 مع بقاء علمها ولا يجب الاعادة وان كان احط اقول لا يخفى عليك ان في مثل هذا
 الفرض يعلم اجمالا بوجوب السجدة واقفا او يكبر فيها مسكوتة بعد الدخول في الشهادة لانه
 على تقدير دخوله في الشهادة بعد ذلك واقفا بانه شاك في السجدة بعد الجواز عنها
 فيعلم ر ك اجمالا بانطبا في احد الصرايين على السجدة المرتبة اما من امثاله واقفا
 او الياد على وجهه من جهة قاعدة الجواز فلا مضيق ر ك لوجوب اثنان فالتقضي
 التدارك مختص بالشاهد فقط صرح عليه محضا كما لا يخفى ر ك ح انا علم انه تدارك
 الشاهد من هذه الركعة او السجدة من الركعة السابقة فانما محلها الذكرى
 فان كان في محل الشاهد ولو شكيا بان يكون حال الجلس فلا شبهة في وجوب تدارك
 الشاهد في محله واجزاء قاعدة الجواز عن السجدة بلا معارض ولا شئ عليه وان كان
 تذكره حال الخوض عن الجلس الى القيام قبل البلوغ بعبوده في جريان قاعدة الجواز
 في الشاهد ايضا كى معارض الاول اسكال معروف مبني على نعيم الغيبة كبره الرواية
 لمسلمه او يتبين المناط من الرواية الواردة في باب الركوع بعدم الاعتناء بركته حال
 هويته الى سجدة ولكنه قد دفع بلا معارض بما ورد في السجدة من الاعتناء بركته حال
 تعرضه وعمومات اليا ايضا مضطرة الى الغيبة اجزاء الصلوة الرب عليه شرعا

مضروبا مع ما في قوله شك في السجود بعد ما قام فزواجه الاعشاء بالركوع مخفوض
 بعدم الاعتناء به على خلاف القاعدة بلا وجه للسند عنه المعتبر وان كان شك
 الزبور بعد الدخول في القيام ففي العروة الوثقى انه مضى وانما بالصلوة وانما بقضاء
 كل منهما مع سجدة السهو ائول ما افاد انما يتم على القول بعدم مجزئية العلم الاجمالي
 في السهو بجائز فلو لم يخرج التكليف الاستغناء الذي هو طرف المعام عن محل
 الاستغناء فلا انزع لاياس بجريان قاعدة التجاوز في الاستغناء فلا معارضة جريانه في
 الاول ما لعدم جريانها مطلقا فيه لعدم الاستغناء بامر او لعدم العلم بمخالفة تكليف
 يلزم مطلقا غاية الامر بعد مدرك العلم بمجوزات التكليف باحد المضامين ففانها
 ولكن لا يخفى ما في اصل المبنى من الضعف مضروبا لكان التكليف الاستغناء في
 من الراجحات لمصلحة الشرطه وعليه ففانها تعارض الاصلين فانظهما و
 جريا للركوع المستحب بعد تمام المغتفر للعدول لندارات الشهود وجوب ففانها
 السجدة مع سجدة السهو لهما كما لا يخفى ولعلنا حصلنا في اخر كلامه ما ذكرنا ايضا
 ركن اذا علم اجالا بيقوت سجدة من ركعة او ركوع من ركعة اخرى فان كان
 محل الركوع ولو تكبلا باثباتا فلا شبهة في عدم معارضة قاعدة التجاوز وفي الطرفين
 فيها مع الركوع في محله ويجري القاعدة في الاولى بلا معارضة وان كان خارجا
 عن محله الشك ولم يخرج عن محله الذكرى فالقاعدتان متعارضان فيرجع الى
 ندوات النافذة مع ثبوتها على الاولى بلا قضاء او سجدة سهو للدلالة على جريان
 القاعدة فيه بلا معارضة كما عرفت في كلمة الملاحظات فالندوات الاخرى ر
 ينفصل السجدة مع سجدة السهو لهما وان خرج محله الذكرى ايضا فيجري قاعدة
 التجاوز في الركوع بلا معارضة للجزم بعدم اتيان السجدة على وفاءه فيجب
 اتيان السجدة ان كان محلها ولو ذكرنا يا ثانيا ولا يجب ففانها لان احتمال

عدم

عدم وجوبها من جهة مصاد الصلوة مدفوع بقاعدة التجاوز في الركوع كما لا يخفى و
 من هنا يظهر حال ما لو علم بترك سجدة من ركعة او سجدة من ركعة بل وكل مورد يكون
 ظرف لغير الركوع كشك او في جميع فرضه لا مجال لمعارضة القاعدة في الركوع الخارج عن
 محله الذكرى مع غيره بل يجري في الركوع بلا معارضة نعم مع بقا محل الركوع ذكرنا ان كان
 متربيا على وجود غير الركوع لا ينبغي مجال جريان القاعدة في الركوع لعدم احتمال وقوعه
 على وفاء امره بل يجري في غيره بلا معارضة وان لم يكن متربيا عليه فان في محله الشك
 فيجب الركوع ايضا ويجري القاعدة فيها وينعارضون وبعد فافظها يرجع الى الا
 مستحب بالمقتضى لوجوب ما في محله ذكرنا مع قضاء غيره ان كان له قضاء والا فمقتضى
 على سجدة السهو لثباته والرائد في اليقين سهوا وعلينا بتفريع مزيج كثيرة على
 هذه النكالات بلا احتياج الى تكرار البيان المشابهات والله العالم (ركن) انما علم
 اجالا بيقوت فزودا سجدة في قضاء محل القنوت شكيا فيرجع اليه كغيره من الراجحات
 ويجري القاعدة في غيره بلا معارضة ومع عدم بقا الحل المزبور ففي سقوط القاعدة
 في الطرفين ٨ اشكال مبني على كون المانع عن جريان الاصول في اطراف العلم هو
 مجزئية العلم المنتهي الى فتح الرخص في محمل التكليف والمصلحة مقطوعهما او لا
 نعم مجرد مضادة احتمالات ادلة الاصول مع ما في دليل ادلة الاستصحاب من وجوب
 النقص اليقين على الاول فلا مضور في عموم الدليل الطرفين لعدم استلزامه طرح
 تكليف لزوم ولا رخص في غيره وعلى الاستغناء لا يجري ولكن الانصاف انه على فرض
 صحة النافذة وانما يصح لو كان بينهما منافضة عليه وفي المقام لا يلزم ذلك
 ان الرخص في ترك القضاء منضاف خلا مع استحباب قضاء قنوت كاهو ظاهر
 ومن هنا يظهر كل مورد بدو الامر بين ماله اثر يلزم وما لا اثر له يمكن يجري الاصل

فما

فما لم يلزم بلا معارضة مع الأصل في غيره كأنه لو دار الأمر بين ما لا يشارك مع غيره على وجه يعلم بفضيلة غيره وأثره في ما يمنع من جريان الأصل الباقي لم يحاط بالأثر المختص إذ بعد سقوط الأصل عن الاعتبار بالنسبة إلى ترتيب الأثر المعلوم لعدم مجال أعمال الغير بل يحاط السبق بهذا الأثر المعلوم والمعلوم من الجهة المتكثرة في اليقين من حيث الأثر المعلوم من قبل إنما أيضا مالا ترتيب عليه عمل أصلا فلا ينبغي مجالح لجريان الأصل بالنسبة إلى الجهة المتكثرة فيجب أن الأصل فيها للأثر المختص بما له ومن ذلك نقول بأنه لو دار الأمر بين قوت سجدة أم فائحة لا بأس في جريان الأصل بالنسبة إلى السجدة في نفي فضائله مع العلم التفصيلي أيضا بوجوب سجدة لا سهو لو اريد منها العلوم فوته وهذه أيضا من القواعد المحررة في باب تعارض الأصول ولكن ذلك أيضا في ذكرك واستدعاء كرك ولو علم في النافذة بأنه أمانات وكنا أوزاد فاما كان المذكور ما تجاوز محله المشكوك لم يدخل في ذكرك أثر في جريانه فاعده الجواز من التفضيل فقط كما يظهر من سبيل الأساطين في عرونة من جهة عدم الأثر في طرف الزيادة للجزء بعدم فضيلة لها أو أن حكمها حكم الضميمة على ما هو المحكي عن الجواهر المستلزم لكون اللازم حج وجوب مدارك النافذ مع بقائه محله الذي كرى للجزء بعدم إثباته على وفرا مع قيامه لعدم الزيادة بثبت وجوبه جاز بل من الرياض عدم الاعتداد بالشك زيادة وتفضيله حتى في محله نظرا إلى عدم لاسه في النافذة ولكن الأضاف منج الأحكام في هذه القضية على وجه يشمل الشك في الأفعال بل المتصرف منه بغيره صدق الرواية الواردة في نفي سهو العلم مع حفظ الماسم هو الشك في حضور الوكعات بل لو لحظ سبائه مع ما هو الأثر من فقرات الرواية من قوله لا سهو في سهو كون المراد من المتغى في هذه الفقرة أيضا موصيا الشك من الركعة الأحكامية كانه المراد من المتغى الفقرة ٢ السابقة عنه بغيره قوله في رواية أخرى وليس على السهو سرور ولا على الإعادة إعادة المراد من نفي الإعادة هو نفي الركعة الأحكامية بغيره رواية أخرى صريحة

في كون

في كون المراد منهما ذلك وبعد كونه تقسيرا لقوله وليس على السهو سهو يصير مثله ثمة على كون المراد في السهو نفي وجوبه من الأحكام وان خلافا لإعادة عليها بعينها أنه إعادة لما سبق على وجود الرابعة وذلك كله يصير شاهد على نفي السهو في النافذة أيضا على نفي وجوب الشك وظاهر الأحكام عليه مع ملازمة الأحكام مع البناء على الأكثر في الأذهان كونه في مقام تفرده بغيره المعلوم ونفي الملازمة بين الأحكام والبناء على الأكثر في فرع من شواهد البناء على الأكثر محضات مع بينه وبين ما دل من الرسالة الموجبة للبناء على الأقل بالتجربة برفع اليد عن ظهور كل واحد من التبعين والافلو اخضع عن هذا التقريب دفنا لعدم انتظام مثل هذه الرواية إذ يد من نفي الأحكام لا أثبات ملزومه وكنا نحن وعمومات البناء على الأكثر أمكن دعوى الخصية الرسالة عنها فتخصص النافذة فيمن فيه البناء على الأقل وهو خلاف السهو كما أنه لو اخضع من سبائه مع ما هو الأثر إليه من الفقر السابقة عليه ولا مطن سبائه مع صدق الرواية فظاهر حج نفي الشك في النافذة ولازمه كونه في هذا البيان ناظرا إلى نفي ما رتب عليه من البناء على الأكثر في نفي فرض تخص نظره إلى نفي الزامه مثنائا لا يقتضيه ذلك إلا التجيز بين البناء على الأقل في الوكعات والبناء على الأكثر مع الأحكام لا نفي الأحكام وهو أيضا خلاف السهو وبالحيلة لا يمكن استفادة نفي السهو من هذه الفقر إلا بالتقريب المستخدم هذا بيان التحقير في مقدار أدائه ومنه ظهور وجه عدم سحرها الشك في الأفعال ولا ينبغي آثار السهو من سجد الأول لا نفي الأفعال والركعات السهو لم يحاط ساير آثارها إذ كل خلاف المتصرف من الأحكام مضافا إلى أن إرادته نفي الشك ونفي السهو مستلزم لا يفتلح النظير في هذه الفقر من حيث الأصل والكتابه أو من حيث المراد والاستقلال به وكل منهما كائى وعلى أى حال فلا مجال للمصير المصادف إليه في الرياض فيجب في اليقين الأحكام الأولان وحج فنقول إن مقتضى

القواعد

القواعد هو ان يافاه في الجواهر ولكن في رواية الصبيح الحكم بوجوب العود الى المنية
 ولو استلزم زيادة الوكع ومقتضاه التفصيل في جهات الاصل بركا في الزيادة
 والنقصان بانه يجري فاعده التجاوز في الثانية دون الاول للعلم بعدم اصراره اليه
 نظرا لاساطين كما استلزم من لوازمه انه لو علم في الثالثة بركا لم يترك
 وجوب العود الى القاعة الاخرى للعلم بعدم اتيانه على تفرامه اما لعدم وجوده او
 لعدم تفرامه فمجرى القاعدة في الاولى منهما بلا معارض وبه يرفع احتمال عدم
 وجوب الثانية لعقد تركه ومن لوازمه ايضا الحكم بطلان الصلوة لو كان تركه
 بعد الدخول في الثاني ولو سهاوا سوا كان قبل صدق السلام منه ام بعده ان على
 او حال يعلم برفوع السلام في جهته وعوم قوله كل مضى من صلواتك غيرت صله
 للورد التي يعلم برفوع المجل في الصلوة من جهة الجزم بعدم فوات محل المنية في
 الثالثة الا بالدخول في الثاني والا فالحل با وجوب تداركه في محله ومع ثبات العرف
 الرقيق من الحكم بالجلان اذا كان طرف العلم نقص الركع وعدمه ان كان احد
 طرفيه غير تركه فاما بعد في صورته فالتك بعد السلام بضميمة مختاره بان السلام
 مطلقا فاضا في الانتفاء على التحقيق من عدم كونه فاعاد تركه با على الثاني
 كونه محكما بحكم الفراغ عند التكت في نقص الصلوة وتمامه واما العوم كائنا
 مضى من صلواتك وظهور ذلك فامضه كاهود لا يحصر بنفس هذا العوم بحدود
 كون طرف من احتمال العنة فادكى لا يعمل جريا فيها في الثالثة الا بعد ما يرى
 نفسه فادعى بعد صدق البطل ولو سهاوا ولا تقبله لا يحمل منها الفساد
 لا مكان الجبر والاسلزم بزيادة ترك بل الظاهر منه البناء على تمامية الصلوة
 عند احتمال نقصه مجرد صدق مضى الصلوة والاضا منه بسلامة واطلاقه
 بمثل من صور لا مكان جبر النقص فلا بد ان لا يترك صلاته ومن هذه الجهة قلنا
 بان الاصل عدم اعتبار التكت في كل صلوة ناقلة ام ختمية بعد صدق السلام
 بمثل كونه في محله واشتد العالم ركعت اذا تذكر وهو في السجدة او غيرها

من الركعة

من الركعة الثانية انه ترك سجدة او سجدين من الاولى مع تركه ركوع هذه الركعة
 التي سجد جعل هذه السجدة من الاولى بمعنى وفورها عنها فمما يعيد الجزم بعدم
 قصدية خصوص الثانية من السجدة او اوليته بضميمة عدم اضراره بغيره من جهة
 قصدية امثال امره العقلي او ما كان غاية الامر اخطا في الخطي وهكذا في غيره
 في الاجزاء السابقة واعتساب لما في به منها مما لم يفعل بينه ما ذكر بل وضع ضله
 ايضا في خصوص الثالثة لما عرفت من عدم اضراره بزيادة السجدة ولو كان ركعا
 واشتد العالم ركعت اذا علم انه صلى الظهر ثمان ركعات لكن لم يدركه صلى كل
 واحد ربعا او احدى ثلثا والاخر ثلثا كان شكه عاديا بعد السلام من كل منهما
 فلا شبهة في ان مقتضى عدم كل مضى من صلواتك الحكم بعدم نقص قيمتها ووقوع
 عيها كما هو من حيث الزيادة والنقصان بلا احتياج الى اصاله عدم الزيادة بل يجري
 هذه القاعدة في كل مورد يرى نفسه فارغا عن صلواته وان لم يدركه ورا السلام
 منه ولو لا ذلك لكان التكاليف بقاءه التجاوز الحكم بالبناء على الموجد ولو
 بضميمة اصاله عدم الزيادة يصحح الصلوات لعدم صلاحية مثل هذه القاعدة
 بل في الاصل المنهون وبعيد الجزم من الركعة اخرى للتكت في ترك الركعة واحتمال
 كونها اصطلاح لا طرأ على بعض صلواته هذا بمثل الاصلين المنهين ومن
 هذه الجهة ترى عن تيسر احد في شكوك الركعات بمثل قاعدة التجاوز
 بل وهذه التكت دعانا على البناء على ان الاصل في الشكوك الغير المخصوصة هو
 البطلان لا العينة لامن جهة العلم بعدم جهات الاستصحاب في كل ركعة
 من جهة جريا جبا والشكوك الخاصة اذا العذر المقتضى من خصصها خصوص
 موارد النقص دون غيرها كما هو ظاهر واشتد العالم وان كان شكه عاديا قبل
 السلام من الثانية فلا شبهة في جريان الفراغ من الاولى ولا مجال لجريانه في

الثانية

الثانية لعدم حدوث شك بعد صنية وفي جريان قاعدة البناء على الأكثر في المقام
لعدم دواعي بين الثلث والأربع والخمس فبطلان ذلك لا بد من التبعيد بالأربع أما عني
في فرد شك في الأربع في ظرف صحة صلوة وفي المقام لا شك فيه على فرض الصحة
للجزم بوقوعها رابعة وأما شك فيها من جهة الشك في ضاهاها التام عن وقوع الأولى
تلك أم ضاهاها بطلان التام من جهة أيضا لفضل الترتيب وعلى أي حال يعلم
أما لا يجل في التبعيد بالأربع في هذه الصلوة أصلا لعدم الشك أو لعدم الأثر مع
هذا العلم لا ينبغي مجال التبعيد بالأربع لمثلته وذلك واضح ظاهرا كأنه
لا مصلح أصلا من جهة أخرى بعد سقوط أصلا الأقل من الاحتياط كأن أصله انقراض
من الشك أيضا لا يجري في صحيح هذه الصلوة أيضا لعدم دفع العلم إلا جالي
الوجود في الرد كما لا يخفى ثم لو كان شك بعد سلام الثانية وقبل سلام الأولى بحكم
صحة الثانية وبطلان الأولى بعين ما ذكرنا من الوجه ومن التام فيما ذكرنا
ظهر حال ما لو علم بإشيان السجدة في العاشقين ولكن لا بد من رتبة على المغربيتين
أم التمام أربعين المستحتم كون شك في عتامة أيضا بين الثلث والأربع والخمس
حيث أنه بعد سلامهما يحكم بصحتها وإن كان قبل سلام حضور الأولى قبل
الأولى وإن كان الشك قبل سلام الثانية وبعد سلام الأولى قبل الثانية لما
ذكرنا عرفنا بحرف نعم لا بأس بالعدول رجلا في جميع هذه الفروض خصوصا
للجزم بصحة الأولى حتى في المغرب للجزم بالثلاثة على فرض عجزية وأما الشك
في عدد ركعة من جهة الشك في أصل المغربية وهذا المعنى غير مضمون في نص
أدلة مبطل الشك في المغرب بصورته أعوان المغربية في صحتها شك وإما
لوضوح في الشك في أصل المغربية فلا يكون مثل هذا القدر عند رجائي
أدلة مستطيلة الشكوك كما هو ظاهر ثم في وجوب هذا العدد لما شال بعد
فرض الظهر إلى صحيح المغرب ظاهرا ودليلا حرمه قطع هذه الصلوة لا
يقع وجوب العدد الذي يرد أن هو التام في ضرورة الجزم بأن ما يأتي به مما لهذا

الصلوة

الصلوة التي سبقت فلا ولكن من الممكن كونه من مميزات الصلوة السابقة وإن العدة
لغرض من الحمل أيضا وتوقع تمامه لغو دليل حرمه القطع عنه على القول لمثلته كما
لا يخفى وجع ما يظهر من العدة الوثيق من جواب العدد من منظور ر كطع إذا صلى
الظهرين تسع ركعات ولم يد يد بانه زاد ركعة في الظهر والعصر فكان بعد سلامها
فغاداة التجار من جارية فيها بالنية إلى وجود الشك في محله لأن المناسبات
أدلة البناء على وجود الشك في صورته الشك في أصل الوجود والى الذي في فرض وقوع
الموجودة في محل خاص وجع بينهما التوبة إلى قاعدة الضيق فيهما قبل انقضاء وقتها
أربع ركعات بعينه ما في الزمة بخلاف الجال نعم لو ثبت على جريان قاعدة التجاوز
في الشك في تحقق الوجودة في محل خاص لكن يصح الأولى في بعض الفروض مثل صور
عدم الدخول في غير الصلوة الأخيرة فإن قاعدة التجاوز بالنية إلى الثانية غير جارية
لعدم الدخول في غير الرب عليه شرعا فلا يجوز يقع المعارضة بين قاعدة التجاوز
في الأولى وقاعدة الضيق في الثانية فتأملان جميع بعده إلى الأصلين المحكومين
من قاعدة الضيق في الأولى وأصحاب الاستغناء راعاه في الثانية ولكن
الاستغناء في هذا المبنى وإن كان الشك لم يرد دليل سلام الثانية فلا إشكال في
العلم أيضا الثانية أما لفضل الترتيب والزيادة ففي قاعدة الضيق عن الأولى
جارية أيضا عارض وفي صفة لا ينبغي مجال البناء على الأربع بعينه في فرض العدة
وجاء التحصيل للجزم بوقوع الظهر أيضا أن في فرض صحة العدد لا موجب لصحة هذه
الصلوة بجزم بعدم وقوع الخامسة ودليل البناء على الأقل بعينه التام بل صرح
الشك في وجودها في صلوة صحيحة من غير جهة ما هو غير ما نحن فيه نعم عليه
هذا العدد ولأن يتم ما سبقت البناء على ما بعينه ولو لا بعينه كما لا يخفى ومن هنا
ظهر الحال فيما لو علم بالزيادة المترتبة بعدم سلام الثانية وقبل سلام الأولى فإن
قاعدة الضيق في الثانية جارية بلا جريان في الأولى للجزم بحدوث شك في صلوة

فغاداة

في صلوة فاعادة الاستئذان بالاولى بقضى تكواه ومن هنا ظهر حال ما لو علم باثبات
 ثمان ركعات في العتبات حرها بحرف حتى في حيز العدد بعد الجزم بصحة السابقة
 مع الجزم بعدم اتمام عمل هذا الشك في عدد الركعة في غير ما تقدم ذكره
 اذا اتى بالمغرب ثم نسي الاثبات به واتي به ثانيا ثم على الاستئذان بزيادة ركعة في
 الاولى والثانية فله ان يتم الثانية محطبة للضيق الجزم وفي وجوبه نظر لجهان
 اصالة الصحة في الاول لانه مضى صلوة فليقضه كما هو العلم الاجمالي بحجته فطلع
 السابقة ورضه عن غير شيئا لانه من العلم الحادث بعد خروج احد الطرفين
 عن محل استلانه وفي النقص ايضا لا يفضل الشك في عدد ركعتيه في صحته الا انه على
 فرض صحة الشك في عدد ركعاته من هنا ظهر الكلام في نظرية هذا الضيق في صلوة
 تجزءه (لا) اذا شك بعد صلوة المغرب بين الشك والاثبات واحتمل حدوثه
 حين الصلوة فلا يسهل في عدم جهان عدم ما مضى من صلواتك في مثل المورد
 نظر الاحتمال حدوث الشك في المبتطل في صلوة وار من جهة الشك في عدد ركعاته
 ثم بعد ان مثل هذا العموم انما يرفع النقص الناشئ من قبل الشك بالركعة لانه
 المتعلق بالشك الحادث واما النقص في الصلوة من جهة ثبوت الركعة وانفا
 فهو متعلق بالشك المحقق حدوثه حين الصلوة وهذا النقص غير مرفوع بالعموم
 المنزود كما ان قاعدة التجاوز ايضا غير رابطة بالنسبة اليه لعدم صلاحية اثبات
 ثمانية الموجد المحلل للسلام فيه وجب الاحتمال النقص مثل هذه الصلوة كما هو
 ظاهر (ل) انما شك وهو قائم في الركعة فيقتضي فاعادة الاستئذان
 وجوبا لا يثبت به ولو نسي عنه ودخل في السجدة ثم شك في اثباته بالوصف
 الظاهر يمكن اجمار قاعدة التجاوز عن المشكوك من جهة حدوث شك بالنسبة
 الى الوظيف الظاهر بعد الدخول في الغير لا مانع في كونه مشكوك فاعادة
 التجاوز وان لم يكن الشك في الاثبات بالوظيفة الواضحة غير متناول للحدوث
 الشك فيه بعد العمل ولكن ذلك المقدار لا يمنع من اجمار التجاوز بالنسبة

الى

الى الوظيف الظاهر كما لا يخفى (لج) اذا علم بثبوت شيء في محله ثم نسي
 عن اثباته ثم شك شكسا رافيا اصل وجوده بعد الدخول في غير نفي مثل هذه الصورة
 لا بأس بجهان فاعادة التجاوز بالنسبة الى الوظيف الواضحة لحدوث شك بعد الدخول
 في غير كما هو احتمالات بالنسبة الى الوظيف الواضحة لحدوث شك بعد الدخول
 في غير الباب سبب (لد) ولو شك بعد السلام قبل اثبات الثاني ان ما علم
 نفسه منها ركعة ام ركعتين فلا يسهل في ان لا يسهل الجزم بان سلامه في غير محله كونه
 فلا شك كما بين الامتين والثالث فيجب (ح) ترتيبا مكافئا لنقصها الحكم
 بطلان الصلوة لو كان معزيا ام صحيحا واحتمال اجمار حكم الشك بعد السلام من
 عدم الاعتناء به عند وقوع جواز ليس مثل هذا عين ولا اثر او اتمام المدرك به
 انصرف اصله البناء على الاكثر محال الصلوة بغيره نعم ما مضى من صلواتك
 بالنسبة الى الشك الحادث بعد السلام ام بطله لا مجال لجهان هذا العموم ايضا
 لدفع احتمال النقص من الركعة الواضحة كما ان قاعدة التجاوز ايضا ترجاهبه
 بالنسبة الى الركعات المشكوكه مطلقا وجب ثبوت الركعة من احتمال عدم اعتناء
 بهذا الشك لانه من الشك الحادث بعد السلام اشكال ظاهر (له) لو ثبت
 لو ثبت بعد السلام قبل اثبات الثاني السهرى نقصان ركعة ثم شك في انه
 اتى بها ام لا فان كان متعلقا بشك اثباتها بغيره التسليم نفي
 اجمار حكم الثلث والاربع عليه اشكال لاحتمال كونه بعد السلام ولو ثبت
 ثلث ان دليل البناء على الاكثر انما يجري في صورة الشك فيها في طرف كونه
 في الصلوة وفي المقام يعلم اجمارا باحتمال احد ركعتيه لانه على فرض كونه في
 الصلوة لا شك له في عدم اثباته بالرابعة وانما الشك فيه من جهة الشك
 في تحقق طهره متجزم (و) بعدم توجه خطاب العبد بالاجماع اليه كما ان اصالة

عدم

فانزع بفسكسف منها ثقيين جابر النفس بركعة مفضلة كالانجفي ر م
 اذا كان في الشهد مع ذلك نسي الركوع وتذكره وسلك في اتيان السجدة نسي
 حرمان قاعدة التجاوز في السجدة الثالثة فمما بعد الدخول في غيرهما ولا ضرورة الحكم بالقطا
 لعون الركعتين ام لا لعدم ثوب الفساق على وجوب السجدة بل على ملزومة العادى
 من جهة سجالة حفظ الزبيب معه المستلزم لعون الركوع وجهها الاخر كالانجفي
 وق ثاني بالركوع وما بعده ويتم الصلوة واستد العالم ر م اذ اعلم في هذه الصلوة
 التي بيده انه فاق من غير تردد بين الركعتين وغيره فانه العشاء واوغر فاكل طرقت
 الزبد لا فاعال المناقشة فلا شبهة في وجوب الاخر مع بقاء محله ذكر بالجزم بعد
 وجوبه على فرض امره ويجوز قاعدة التجاوز بالنسبة الى سابقها بلا معارض من حيث
 بالاجرة مرتب عليها وان لم يكن الحمل المذكور للاخره باقيا بان دخل في الركعتين
 مع بقول الاخره في نفسه فثبت عليها اثره من السجلات لو كان ركعا والفضاء ولو لم
 يكن ركعا وسجد في السجدة في السهو فقط لو لم يكن له قضاء ايضا ومع تردد
 الاخره في الركعتين وغيره بكل ايضا فيصير الصلوة للعلم الاحمالى بوجوب الاعادة
 اذا القضاء او السجدة السهرية فقاعد الاستغال باصل الصلوة فثبت الاول
 ويجوز البرائة عن الباقي وان لم يكن بين الافعال تغايب فمع بقاء محل الاحتسب
 شكيا فيجب الاخر به بخلاف العلم الاحمالى فيجوز قاعدة التجاوز ايضا بالنسبة الى
 السفيه وضع عدم بقاء محل الاخره لوز كذا ايضا لا شبهة في ان قاعدة التجاوز
 ايضا بالنسبة الى السفيه لعدم اخراز موضوعها من جهة الصلوة بدورها وبكره
 يعلم اجمالا بوجوب السجدة بوجوب احد السفيه وق فلا شبهة في سقوط اصل
 المتردد بالنسبة الى ما علم تفضيلا من الامر مثل سجدة في السهو ففي الاصل بالنسبة
 الى ما له قضاء بحاله فكيف يجوز ان قاعدة التجاوز فيه بلا معارض كما هو ظاهرها
 لو في حضور محل الذكرى فان علم بان الباقي محله هو الركعتين فلا شبهة في وجوب
 الاثبات به بغيره ووجوب قضاء ما له الفضل سجدة في السهو فقط لا استغناء
 عدم الاثبات بالجمع بعدهم الجزم بسقوطه بالنسبة الى ما علم تفضيلا لعدم وجوبه
 ولا في خبره في المقام فالعلم الاحمالى بخلافه احدا اصول للواقع بعد عدم ترتيب

مخالفة

مخالفة عليه عليها كما هو الثاني في كلمة الاصول المبينة للتكليف في اطراف العلم بحكم
 غير الزام وان علم بان الباقي محله هو غير الركعتين ففي هذه الصورة امكن دقوى انه مع
 ثا فقط قواعد التجاوز يرجع الى قاعدة الشك في صحة الموجود وبه يثبت صحة الصلوة
 المستثنى للعلم بوجوب القضاء مع سجدة في السهو ولو من جهة الاحتياط عدوها
 اللهم ان يقال ان قاعدة صحة الموجود عبارة عن عدم ما مضى من العمل وهو على فرض
 سقوطه لا اركان حال الاستغال بالصلوة غير مختص بمحض من الشك في الصحة والاف
 بل يشمل كل نقص فيه ولو كان قابلا للتجوز لبقاء محله ذكر ما وضع العلم ان لا ضرورة عدم
 اختصاصه بوجوب الركعتين بل يجوز في غيره فثبت قطعا ايضا في الاطراف
 ويرجع الى الاستغناء بالمقتضى لقضاء الصلوة من جهة ثوب الركعتين كما هو ظاهر
 ومبى اذ انك بين التثنية والاثنية وعلم بالثانية بالنسبة الى تقدير التثنية
 ففي كل فرض حكما سابقا سطلان الصلوة او وجوب الاعادة فلا يبقى فيه مجال للتبدل
 على الاكثر وفي كل مورد حكما فيه بوجوب اتيان ما فاق من الجنب فان كان ذلك سكتا
 فلا يبقى معه ايضا البناء على الاكثر للعلم الاحمالى بزيادة ركعتين نقص ركعة في حال
 بان النقص القابل للجبر لا يحدث بابل من جهة ان دليل الجبر بالاحتياط انما يسهل
 مورد الاحتياط في العمل بطلان من غير جهة نقص الركعة في المقام على فرض الثمانية كان
 باحلالا من جهة زيادة الركعتين وق فمع فرض سقوطه بغيره الاصول في الركعتين لا صحة
 لفقه الصلوة وان كان ذلك غير ممكن فان كان المان باثباته من ما يجزى عن العدة
 على فرض زيادة واقعا حتى في المثال المورد التي هو طرف العلم الاحمالى مع نقص الركعة
 فلا بأس بالجمع بين اثباته والبناء على الاكثر اذا احدا الطرفين حال التردد ويجوز
 العلم الاحمالى بوجوب سجدة في السهو لزيادة السهرية لو نقص الركعة غير ضار بالبناء
 على الاكثر انا النقص المتردد لما كان قابلا للجبر بركعة الاحتياط فلا يطرأ على ثمة اصله
 للواقع والمفروض عدم محذور في صلوة ايضا من غير جهة نقصه فان لم يجز جمع
 الصلوة بحكمه حكم ثوب الركعتين في المفروض السابق ولكن البين يخفف هذا الجزم بغيره

محل هذا

مثل هذا المزمع به العلم الاجمالي لا يخرج عما هو عليه فكان حاله حال سائر السجود البديعة
 الملوحة مثل التكررات في محالها فانها بلا حطة انما امرها بالافرة الى السجود كانت
 زبادتها زيادة سهوية كما لا يخفى رجع اذا قلنا من نومه في سجدة وسلكه سجدة
 شكوا سجدة صلوة فان علم ان نومه من الاول عن اختياره باعظاداته فانغ عن صلوة
 فاعادة الصلوة بحكمة ولا يكمل امر القاعدة فلا يصح هذه الصلوة رجوعا اذا كان
 في حال القيام وعلم بانها ان كان فيها صل وكرهه فقد كانت من السجدة الواحدة من مائة
 وان كان بعد فلم يفت منه شيء فلا يشبه في الصلوة الى جريان استصحاب عدم الركوع وهو
 يقتضي عدم كون محل سجدة وجوب الرجوع اليها ولئن اريد عن الاستصحاب الاستصحاب
 ذلك فلا أقل من قاعدة الاشتغال به وان كان الامر بالعكس فلا يشبه في الجزم
 بعدم وجوب السجدة اما الاشتغال او بغير محل فلا يقال في الجزم في الاصل الى الجزم
 لا بانها راجعة في استصحاب عدم الركوع على حاله بلا معارض رجع اذا ذكر
 بعد القيام انه ترك سجدة فان شك في الجزم بين السجدة بين سجدة الجزم الى الجزم
 بعدم رجوعه في غيره المحلل شرعية عليه شرعا لقطع بان هذا العلم في غير محل فلو
 استمر الى نظائر العلم سابقا فلان كل مورد يجب لعدم التكرار في شك في
 جزء سابق منه لا بد من ثلاثة لبقاء محله الى عدم الدخول في الغير بعد انظر
 الدليل الى الغيبة للرب عليه شرعا وارجل عقيب السجدة باعظاداته جلية لزم
 فان ثلثا باسحابها وكرها عبادته ففي الاكتفاء بها عن الجزم بين السجدة بين
 عنه تذكروا مع كون السجدة الأخيرة وجبه لعدم الاخران في الخطا في طين
 العبادة بغيره وان ثلثا بانها من البا حلت المرحضة في الصلوة فلا يكون صالحا
 للقيام مقام الجلبة بين السجدة بين لعدم فريضته في هذا الاحتمال هو هو
 جدا ثم ان من قبل الفزع السابق في وجوب التكرار ما لو علم بغير واحد
 السجدة بين حال القيام وشك في الآخر (ص) اذا دخل في السجود من
 الثالثة وشك في ذلك هذه الركعة وفي السجدة بين من السجدة في البناء على
 وجوب الجمع لانه من الشك في شيء بعد تجاوز محله لم يرجع شكه هذا الى الشك

في كون

في كون هذه السجدة التي هو منه من الركعة الأولى الثانية فينبط الصلوة لكونه من
 مصادر الشك في الأولين وجهان وجهها الأول لاقتضاء قاعدة التجاوز
 وجهها نعم لو علم بترك السجدة من السابقة يجب حساب ذلك منها فيكملها
 على ان يكون من السابقة لولا اقتضاء رجوعه شكه في الأولين قبل الايمان بنبط
 الصلوة (من) اذا كثر شكوكه الشافعية في صلوة بان تكرره منه حدث العلم الا
 جالي بعزث احد السجدة في صلوة واحدة معتدده على وجه لو كانت به وانه كان كثير الشك
 لا يكره في حق حكم كثير الشك لا يضرب دليله عنه نعم لو كان قطعا بوجوب اعتناء
 بقطعه هذا وعدمه منه على صلا حقه القطع الطريقي للردح وعدمه ما يحقق مثله
 محلا من غير ضئاء في هذا الشافعية رجع اليه رجع اذا علم اجمالا انه ترك سجدة
 لم يادركها فاحالة عدم الزيادة جارية به وبلا معارض ثم من لوازمه في احتمال
 عدم وجوب السجدة من جهة فساد الصلوة في آن في محل السجدة ولو ذكر بانها في به
 محله ما ذكر بانها في ثباتها ولا فينبط الصلوة وذلك واضح ظاهر رجع اذا علم
 بعزث سجدة من الثانية عدل او بزيادة في الأولى حلت فان كان المحل الشك باثباتها
 به بطل حاله عدم الزيادة ولا فينبط الصلوة وان كانت الزيادة سهوية فان كان محل الشك
 باثباتها في به وبقي سجدة في السجدة الزيادة باحالة عدمها وان تجاوز عنه مع بقائه
 الذكري فاعادة التجاوز معارض باحالة عدم الزيادة فيرجع الى استصحاب عدم الا
 ثبات بما احتل بفضة بعبادة اصله البتة عن سجدة في السجدة كما عد الشك في طلبة
 الاصل الحاكمة السافطة بالمعارضه بانه يرجع الى الاصل المحكوم وان تجاوز عن
 التي كونا ايضا في جريان قاعدة التجاوز استحالة نظر الحاد مع احتمال ترك
 الجزم عدل لا اثر لعدم الزيادة لانها اصابع السجدة اذا وقعت في صلوة صحيحة
 رجع لا يفي الشك بها في صلوة صحيحة ولازم ذلك العلم الاجمالي بعدم تحقيق احد
 وكذا الاستصحاب لانه اصل الشك في عدمه واصل الاثر له ولئن شك في ذلك

بانه

بأنه في ظرف صحة الصلوة فبحرهم عجا لفظ الاصل للواقع ولقد اشرنا تكرار ابيهم جريان الاصل
 السعيدية في امثال هذه الموارد ومع شوقهم ان قاعدة التجاوز في الجزو جارية بلا معارض
 ولكن يمكن ان يقال ان مجرد عدم جريان اصله عدم الزيادة لا يوجب خلو قاعدة التجاوز
 عن المعارض بل جازم مع اصله عدم وجوب السجدة ولا زمة كون المرجع استصحاب
 عدم اتيان المرجع لمطلان الصلوة ولا اقل من العلم الا جملي بوجوب الاعادة فقاعد
 الاستغال بالصلوة والبرائة العقلية عن السجدة يقتضي الاكثار بما لا غلله محض
 واكتاف مذكورة عندها وسهوها مع فرض تجاوز محل النقضية شكيا فاصالة عدم
 الزيادة العدمية وان كانت بدو جارية لذلك في موضوع الامر في النقضية الا انه بعد
 يرجع الى اصله عدم الزيادة سهرا مع قاعدة التجاوز في النقضية فيعارضان مع
 الاول ثانيا فليعلم ان يقال انه لا معنى لتجاوز دليل السجدة بالنسبة الى النقضية ان من
 وجوبه يلزم علة وما هو ثلثه فلا يكاد يحتمل صلا ولا زمة المرجع الى استصحاب عدم
 اتيان الجزو في محله والبرائة عن سجدة السهر بعد جريان اصله عدم الزيادة العدمية
 بدو بلا معارض كما اشرنا وان تجاوز محل النقضية المحملة ولو ذكرنا بقاعدة التجاوز
 عن النقضية العدمية مع اصله عدم الزيادة العدمية جازم ان بلا معارضها مع اصله
 عدم الزيادة السهرية لعدم جريان الثانية بنفسها لانه في فرض وجود الامر يخرج عجا
 لفظ الاصل المزبور للواقع ولكن مع ذلك لا يستلزم ذلك خلو الاصلين عن المعا
 رض راسا فيعارضان مع البرائة عن السجدة ثانيا فليجمع ولا زمة المرجع
 الى الاستصحاب لمطلان الصلوة واكتاف الزيادة عديمه والنقضيه سهوية فاصالة
 عدم الزيادة جارية بدو بلا معارض مع فرض تجاوز محل النقضية ولو ذكرنا بالجزم
 بعدم وجود الجزو على فرض امره في فرض احتمال عدم وجوبه من جهة مطلان الصلوة
 باصالة عدم الزيادة ومع عدم بقاء محله الذي يجرى ايضا باصالة عدم الزيادة
 الراضة لاحتمال عدم وجوب سجدة السهرية بمطلان الصلوة واكتاف النقضية
 محتمل العدمية والسهرية مع بقاء محله الشك فلا شك في وجوب ثبانه بقوله صالة
 عدم الزيادة ومع بقاء محله الذي يجرى ونجاوزه عن الشك في قاعدة التجاوز عن النقضية

ايضا

ايضا غير جارية بنفسها لانه في ظرف الصحة فعلم بعدم الاتيان به في محله فيجب الاتيان
 به ايضا ومع عدم بقاء محله ولو ذكرنا فاصالة التجاوز ايضا للنقضيه السابقة وان لم
 يكن جارية ولكن ذلك لا يقتضي وجوب سجدة السهر لاحتمال عدمه النقضية فيجري
 فيه البرائة العقلية فيعارض مثل هذا الاصل مع اصله عدم الزيادة ثانيا فليعلم ان
 ثبته في الى قاعدة الاستغال بالصلوة والبرائة العقلية عن السجدة كما لا يخفى
 هذا ان اذا علم قبل الانضمام من الدليل انه فاق من مدونة صلوة صلوات
 ولم يد رانها العتاد ان ام غيرها فلا شبهة في وجوب الثابتين وعدم وجوب النقضية
 لان الوثق حاصل فيها وان علم انه فاق منه ثلثة تضم الى الثابتين فضاء ثمانية و
 باعية اخرى لاحتمال فوت الرباعيتين وفي محله لا يفي اتيان رباعية واحدة بنبه
 اجمالية اذ هو انما يجدي في ضرورة العلم بفوت رباعية واحدة مربعة بين الثابتين
 واما مع احتمال فوت الرباعيتين باحتمال كون طرفي المعلوم بالا لاجال فلا يجرى في
 الفرض عن اتيان رباعية واحدة اجمالية وما نحن فيه من هذا القبيل اذا كانت
 فيما مضى وفيه ان كان مربعة بين الثمانية والرباعية في هذا العلم يقتضي ضم رباعية اخرى
 الى الماتية وفي رفته بقاعدة الاستغال بلا صلاحه لمطلان تمام المعلوم بالا لاجال
 على ما هو مورد قاعدة الاستغال كما لا يخفى ونوهم ان الامر بالنسبة الى الرباعية
 مربعة بين الاقل والاكثر ولا زمة لاخذ بالاقل ثم مضى ثلثة ثمانية اليه يحصل الجزم
 بالمفرض ظاهره من وجوب بان البرائة عن الاكثر ثمانية في ضرورة عدم كون علم اجمالي
 اعمنا بدو ما هو شخصه مورد قاعدة الاستغال في ظهره صافي العدة الوثيق من
 ظهور ثبانه في الاكثار في المقام ايضا رباعية واحدة اجمالية فراجع رقا
 انه اصلي التكميل والعصر وعلم انه شك في احد هما بين التلث والاربعة فالظاهر
 كطانية ركعة واحدة منفضلة بقصد صافي الزمة بعد الجزم بعدم الاكثار بقصد

بالصلوة

بالصلوة سهواً عن على الجزئية لكونه من باب وثبات المراتب التي لا يفسد بها ما يقع بناء على
 احراز هذا العلم رابعاً لا يابس باجاء قاعدة الفراغ في الاولى والثالث في وقوع المصلحة
 فيها حدث بعد العمل واما الثانية فيقطع بان ملائمة وقوع في غير محله وعلى خلاف امر
 اما لفقد الزئبق والكونه ثالثاً ولا زمة الجزم بعدم احتياطه على وقوع امر التمام يقال
 ان احتمال النقص في الثانية بعد كونه محجوراً بركعة منفصلة فلا يفتقر مثله بطلان صلوة
 ولا دكعة منفصلة فلا ينبغي في البين لا احتمال ما دام احتياطه لفقد الزئبق فقاعدته الفراغ
 ايضا فرع هذا الاحتمال ولا زمة الحكم بوجوب الاحتياط للثانية ولكن الانصاف ان
 الاصل المنزلة لا يرفع الجزم الرجائي بعد وقوع السلام على وقوع امر ومع هذا الجزم لا
 مجال للشك في دلالة الجبر الاحتياط لمثله لانصرافه عند وقوعه في غير محله في غير محله
 الصلوة بعد من جريان اصله الا في فرض من جهة صلوة في كل ركعة والاحتياط
 احتياطاً فرعاً باثبات دكعة منفصلة ثم إعادة الصلوة لا يثبت في مثله ثم ان ذلك
 كله ايضا على فرض عدم تميز الجزئية عن النسبة الى وجوب حفظ الزئبق في صلوة
 والا فحينئذ يفرغ سلم الثانية في محله فلا يجب في الركعة منفصلة محضاً
 للفراغ عن احتمال نقصه في الثاني به لثانية بعد الحكم بغايته اولى بقاعدة الفراغ
 ولكن هذا كله مبني على فرض باطل والاخرى في المسئلة ما ذكرنا اولاً فراجع
 رتب ان اعلم اجمالاً انه اما زائدة ام نقصها سهو فان لم يكن ما خلا في غيره
 متعارض الاصلان في بقاء محال الذكرى باقياً فيما للاستعمال فيغيره لا ينعاد
 عن الزيادة السهوية ومع دخوله في الركن فيأتي سجدته سهوية لا أحد من العلم
 اجمالاً ولكن ضد بما البقية ايضا له وجه وجوب لا سجدته بغيره والبرائة
 عن سجدته الزيادة ونحوه اذا شك في ترك جزء مما في جريان قاعدة التجاوزه
 احتمال وقوعه في غير محله من قوله هو من يترضا ان كروا ما بناو على
 التحقير من احتمال الحكم فيه كان مقتضى تيقن الاطلاقات متبعة فافهم العالم

(ند)

رند ح اذا انصا و صلى ثم علم ترك جزء من وصوته اركان من صلوته فلا يشبهه في
 الجزم بقضاء صلوته فلا ينبغي في مجال جريان قاعدة الفراغ عن الصلوة بثبوت ان اجزاء الم
 كب مفسدة تربية على كمالها فالعلم التفصيلي بقضاء الصلوة وعدم كونه على وفق
 ارجا النفس باس عن العلم الاجمالي بفقد إحدى المقدمات ومن مثل هذا العلم من جهة تضره
 الرتبة غير صالح لا لخلل المعلوم بالا حال فالعلم الاجمالي السابق باقياً في حاله مانع من جريان
 الاصلين في الطرفين بل باصل واحد ولو لم يعارض بغيره بناء على المختار من عليه العلم
 للموافقة القطعية لانه يقال مضافاً الى ان المبنى في منتهى الضعف ان قاعدة التجاوز
 في ترك الصلوة بنفسها غير جارية ان يعلم بعدم وقوعه على وقوع امر فاصالة الفراغ عن
 الوضوء بوجوب تمام الصلوة عنه عدم الخروج عن محل الركوع ذكرها وارتفاع احتمال عدم وجهه
 من ناحية شاهدها رتبه ح لو كان مشغولاً بالشهد رُسك في انه في الآسين والثالث
 فالبناء على الأكثر ان فرض عدم شريع في هذه الركعة ولكن لا يفتقر سقوط ما رجب
 في جهة جزمها فاستجاب وجوبه جارية فينتهي الامر الى العلم الاجمالي ما يزيده الشهد
 او ينقصه الركعة فيبدأ في الاصلان فينتهي الى اصله عدم الاثبات بالثالث وقاعدته
 الاستغفال بالشهد هكذا فيلزم ان لا يخفى ما فيه او لا من ان العلم الاجمالي السابق للوجوب
 سقوط البناء على الأكثر لان احتمال النقص غير ضرر بعد جبر ركعة الاحتياط ما لا يلزم
 جبر سقوط البناء على الأكثر في مثل الموارد ان يقال ان دليل البناء على الأكثر انما يجري
 في صورة عدم احتمال انقضاء الصلوة من غير جهة نقص الركعة وفي المقام لو كانت الصلوة
 فانه لكان فيه زيادة مطلقة ولكن ذلك ايضا على فرض الا لسلام بمطابقة مثل هذه الزيادة
 القليلة لركبة المزمع بآبائه في الصلوة والافضل في هذه الزيادة انها لا يرد نقص في الصلوة
 في غاية الامر من ان لم يوجب سجدة في السهو في فرض كشف واقعه وعليها ما كان دعوى عدم

كوت

كون هذا العلم الاجالي مانعا عن جريان الصلوة الاصلين لعدم انتهائه الى مخالفة عليه ثم لم
على من سقوط الاصلين لا بكارانهما التوبة الى اصله الاقل كما عرفت من عدم جريانه في الو
كعات فيقتضي عدم وجود صحيح في صلوة وبالحجة نقول عليه ان كل وردت من الاصل
والاكثر على وجه يقتضي العقل والنقل فكل شئ اورد في هذه الركعة بضميمة البناء على الاكثر
فان لم يكن ما قبل من الشكوك او عوارك ركنها فلا ضير في جريان الاصلين بلا ضير في العلم الاجالي
بمخالفة احدهما الواقع لعدم استلزامه طريق تكليف ملزوم وان كان ركنها فلا يجرى البناء على
الاكثر من جهة انصراف دليله عن صورة افعال فساد الصلوة من غير جهة نقص الركعة
في فرض العلم او النفس كالموظف هو يتم لو ثبت على ان دليل البناء على الاكثر لا يكاد يجرى
في كل مورد يكون ظرف العلم الاجالي المراد من جهة ما بعد العلم بل من جهة تصور مجموع الد
ليل من شموله كان لسقوط البناء على الاكثر في مطلق الصلوة المراد به مجال ولكن اني
لك باثباته مع فرض اطلاق ادله ومع هذا الاطلاق ايضا نقول ان افعال نقص الركعة
ولو كان ظرف العلم الاجالي بزماره شئ اجد فرضه مضرا لا خيرا لاكثر مبالغة فيه بقصه
بالاصطباط ضيق الطرف الاخر اصله بلا معارض صحيح في دعوى عدم ما يقفه العلم الاجالي
في مثل النظام عن جريانه الاصل وانما المانع هو انصراف دليل البناء على الاكثر الى ضرورة
عدم تصور في الصلوة على تقدير النقص من غير جهة نقص الركعة ولذا انفصل جريانه بين
صورة كون ظرف العلم الاجالي وجود ركن او عدمه ام غير ركن لئلا انفصل جريانه فلا يجرى
في الاول دون الاخر ولكن مثل هذه القاعدة ايضا في كون فائدة من الكلمات الر
فيقفه وهذه ضا ولكن من الشكوك (نق) لو كان في الركعة الاولى والثانية
وذلك في شئ منهما وورض في الشئ فلا يجرى في هذه قاعدة التجاوز على التحقيق
من صنع اطلاق النص لم يثبت عليه شرعا فيعود ما لم يكن المانع في ركنها الا ان
لم يثبت به نص في الخبرية الا في السجدة بن بناء على البعد من اخبار الغائب الى
حال السجدة وان كان فيه نظر ولا اصطباط باعادة الصلوة بعد تدارك ما فات

في قوله

في قوله لا يخلو عن وجه رتب لو بقي اربع ركعات من وقت العصر كان ثانيا في اثنان
وكذا الاصل في الظاهر فان كان حدثا شك بعد فروع وقت الظهر على القول بان الاصل
حكم الجزئية تقتضي صلوة الوقت في المومات عدم الاعانة ولا ضرورة من جهة مع العصر على
فرض امر اخره ولا بالاصل كما في فرض حدثا شك قبل فروع وقت الظهر بان ثلثا
بانه صلوة مستقلة ففي كونه من المومات اشكال كان في فرضه مع العصر على
ونظر من ثلث الجهة قضاء الاجزاء للشيء بالرسخات سهرية فان اجازوا حكمه فنقص الصلوة
من الحكم بالاجزاء المرادة بل وصلوة الوقت عند حدثا شك باثباته بعد فروع
وقد انصرفت في مثلها في غاية الاشكال خصوصا في السجدة السهرية الخارجة عن المومات
جزءا الذي يجرى كونه من بقاء الصلوة غير صلواتهم لا سيما في هذه الاصل عليها ونحو
لوقلم من عليه شيئا بالمسب يقتضي صلوة منه في وقت شك في اثباتها لها في خارج
ونفها فالاصل يقتضي وجوب قضائه عليه ولا صلوة الوقت نقول به على صلوة شك
في اثباتها في وقتها ثم لو شك في قضاء الفائت من جهة الشك في مقدار الوقت للمار
عليه من اوقات صلوة كان المقام من باب ددران الامر بين الاثر والاكثر كما هو الشأن
من حيث وجوب الاخذ بالنقص ضرورة العلم بقدر الاركان المارة مع الشك في اثباتها
نما في اوقاتها فانه كانت اصح على التحقيق من ثبات الوقت وعدم الاعانة بالشك
بعد فروع ثم لا هذه الجهة كان مقتضى الاصل الموضوع وجوب الاخذ بطرفه الاكثر
وعمل من هذا الوجه يمكن الجمع بين من قال بان الاصل في عدم القضاء هو كونه
وبين من قال بان الاصل هو البرائة عن الشك وان نظر الى انصاف ايضا الى طرف
مقتضى الامر الاول له مع دفع النظر عن عموم جبرلة الوقت كما هو ظاهر لو شك
في اثبات صلوة اصطباط مع عدم يكره عليه فان صارت قبل فروع الوقت او بعده مع كونه
ثانكا به على وجه لا يستلزم عدم جبرلة الوقت فمقتضى الاصل كونه يحكم اليقين بعده

وقد

بعد منه وفي هذه الصورة فحق وجوب مثل هذه الركعة على الركن محضاً أم يجب عليه
تمام الصلاة أم يجب عليه الجمع بين الركنين وجوبه من كون صلاة الاحتياط صلاة
مستقلة غير محكومة بحكم الجزاء فلا يجب عليه إلا الاحتياط ومن أنه يحكم الجزاء
فكانه فات في أثناء صلوة فوجب تمام الصلاة أو لا أقل من عدم اطلاق دليل الجزاء
لمثل هذه الصورة كما مضى في حلاله إلى عدم حصول اليقين بالنقص قبل الشروع
في الاحتياط ومن جهة التشكيك في الجمع بين يجب الجمع بينهما أولاً ذلك كله
أيضاً على فرض اطلاق دليل يثبت النيابة حتى في صلاة الاحتياط على ألا
يستقال واطلاق دليله عليه وفي إقامة الدليل اشكال لعدم وجوب اطلاق
اجزاء الباب على وجه يثبت تلك الجهة ولازمة عدم وجوبه بل وعدم ضرورة غيره
لان النيابة في العبادات على خلاف القاعدة بملاحظة ان صحة النيابة فرع صلاح
حالة العمل بالصدور ومن غيره مع قطع النظر عن ظهور خطابه الى التكليف في
الناسخة ويثبت ذلك في العبادات على خلاف القاعدة بملاحظة ان صحة النيابة
فرع صلاح العمل بالصدور ومن غيره مع قطع النظر عن ظهور خطابه الى التكليف
في الناسخة ويثبت ذلك في العبادات الخارجية عن الوظائف العينية بخلاف الى
دليل يثبت وعمومات النيابة على فرض وجوبها في حاله الاثبات فإليه الحل
لها وعليه فلا يكره يثبت وجوب قضاء الركعة على الركن لا بعد تسليم وجوبه
دليل فيها وان علمها وانما فيه حضورها مع عدم تحققها للنوازل ويجوز
شرب الاحتياط بكونها منها اشكال ونظر في الاشكال فصار من انه يدل
سجداته السهرية ويجوز كونها من تبعات الصلاة لا يقتضي اجراء حكم التبع
حتى في هذه الجهة والناظر في المسئلة بعد مجال حضورها مع عدم الظرف بعد
الاحتمال في كلام الاساطين فان تم في اليقين اجزاء على وجوبها بانه على
الموتى من الاستقال واطلاق دليله فهو لا فائدة للنظر فيه مجال حضورها
مع كون جل الكلمات صحيحة في وجوب قضاء تمام الصلاة جبراً على فرض

جزئية

جزئية ولا على القول بكونها صلاة مستقلة لم ارجو به الاستفاد من نحو من
افترى بالجمع كما اشترط المسئلة بعد عناية الناظر واسأل العالم ر لعل انما في صلوة
شأنها باعتبار النكروا للعدا ثم بان بانه كلام اري فلا شبهة في عدم بطلان صلوة لعدم
الالتفات الى عنوانه وفي وجوب سجدة السهو اشكال من جهة افعال انصرفت دليله الى
صورة السهو باجل وجوبه لامن جهة العقلة عن عنوانه وفي حكمه سبق الانسان بل في ثبوت
لخصاً باعتبار الصحة فان عدم لانعدام يثبت جمع الصور البنية بالافرة الى السهو الوجوب
لا يثبت له بغيره حكم الزاوي شرعي كان في قول دليل سجدة السهو لا مثلاً
اشكال للمعرفة ومن لزمك سجدتين الجزئيتين الركنين في التذكير به قبل الدخول
في الركن فيجب اعادة المأخوذة بعد التذكير فحق كون المقام من باب فوات الترتيب
فلا يجب سجدة السهو ايضا لعدم اطلاقه لعدم نقص الافعال او من باب الجزاء فيجب
وجهاً ندينهم الصلوات الاولى بناء على التخصيص من كون الترتيب شرطاً لاصل الصلاة
ولكن لا يخفى ان الترتيب على فرض شرط الصلاة انما هو قائم بطبيعة الجزاء لا بالتخصيص
صاهر الصادر منه كيف ولازمة على فرض عدم الدخول في الركن عدم وجوب الامارة
لاستحالة تذكير الترتيب في محله قطعي بانه الواجبات في نقص الافعال فوجوب تذكيره
رح كما يقع في تمام الترتيب بالصيغة ومن العلوم صدور فوات الصلوة الترتيبية فيجب
سجدة السهو ولعله من جهة التشكيك في كون الترتيب فاعلة بتجسس ما صدر وصح
صدورها لا ينبغي بعد محل الترتيب بكون هو العائت دون غيرها وفيه انه يرد عليه
النقص السابق ولا اظن التمام احده ولا ضرورة صدور فوات الجزاء ايضا فيتمهله
دليل سجدة السهو كما لا يخفى هذا والقائل بالمسئلة بعد مجال (سما) انما وجب
عليه قضاء المنسبة فلا شبهة في كونه شرطاً بقضاء صلوة على الصحة فلا يطل ما يكلف
عن عدم وجوبه من الاول وهكذا الامر في وجوب سجدة السهو لا سيما ايضا من الجواب

المنوطة



المنوطة ببقاء المجبور بها على صحتها وادعاء عدم سفرها بابطال العمل بخلاف كونها
 منبهة على السهو في صلاة يصلح للصحة فنظروا فيه ومن هنا ظهر ما اكتشفنا لطلال من
 الأول بل الأمر واضح (سب) إذا كان عليه فائز مردد بين اطراف المعلوم بالأجمال
 وعلم يورد نقصا في أحد الاطراف فان كانت تلك بخلاف الأجمال فلا بأس بجهان قاعدة
 التخلو في كل منها من الأفعال المفضلة ولو تضارفا فلا ضير للعلم الاجالي بكونها
 الأفعال عدم مطابقتها للواقع فلا يكون مثله أمر على قاطب العلم بعزلة الركن في أحدها
 تفضيلا لا بد من إعادة هذا الطرف من جهة مخبرية العلم الاجالي الملتزم بأشياء الاطراف
 على وجه صحيح في غير مطابقة للواقع ونزولهم أن قاعدة القضاء جارية في المعلوم بالأجمال
 البين في أيضا مدعى بان أدلة البصيرة في كلمة الأصول انما يجري في صورته من جهة الشك
 الى عنوان الأمر في مقام البس الأمر كذا ان بذلك العنوان الاجالي بنبذة اثر أصلا
 وانما الأمر منبذ على عنوان تفضيلا وفي هذا العنوان يعلم تفضيلا بعدم نقصه
 في بعضها ونقصه في البعض الآخر ولذا نقول بان مثل هذا الأصل في الفرض الأول أيضا
 لا يجري في العنوان الاجالي وانما يجري في العنوان التفضيلي على تقدير المطابقة ومثل
 هذا المعنى هو الفارق بين الفرضين وبعبارة البيان أيضا نقول بعدم جريان الأصل
 في الفرض المدعى فغير العلم التفضيلي ببقاء أحدهما أو إعدام الآخر مدعى ان ذلك
 انه سبحانه واحد أم اثنين أم ثلاثة أم أكثر فكل محله الشك أي في بقاء واحد أم غير
 ويجري الأصل من الزيادة وان تجاوز عن محله الشك ويقتضي محله الذكوى فاصلا لعدم
 الزيادة جارية بين ذلك في موضع البصيرة بدونه وبعد ذلك لا ينبغي مجال الجريان
 لقاعدة التجاوز للجزم بانفاد أحد ركنيه لعدم الشك بالقرائن في صلوة صحيحة فلا
 يجري لها انتفاء فيجب إتيان السجدة ولا شغل عليه وان تجاوز محله الذكوى أيضا فان
 صالة عدم الزيادة أيضا جارية فيجب إتمامه مع سجدة في السهو ونقص السجدة لا
 يستفاد عن دعوى محله كما هو الشأن في كل مورد يكون امر الخلل بالترتيب المبطل
 وغيره فان جريان الأصل في المبطل يجري بلا جريان الأصل الباقى في غيره هذا كله

لو كانت

لو كانت الزيادة المحتملة عددية ولو كانت سحرية فلا صلوات بالنسبة الى السجدة من حيث نقصانها
 جارية بلا مصلح كما أشرفنا الى مثل هذه القاعدة في نقاش هذا الفرض رسد ولعلم اجالا انه
 سبحانه واحد أم اثنين أم ثلاثة أم أكثر فكل محله الشك أي في بقاء واحد أم غير
 البينة كونها أيضا الشك في وجوبها من جهة فساد الصلوة من دون فرق بين بقاء محله الشك
 أم تجاوزه عنه نعم يقع التجاوز عن محله الذكوى فيجب نقصانها وسجدة في السهو سماع اذا ترك
 جزءا من جهة الجمل بوجوبه فان كان ذلك مثلا اشكال في بطلان الصلوة مع عدم إمكان تداركه
 في الحل كلام معروف ولقد تقدم الكلام فيه في حق بعض الفروع السابقة فراجع (س)
 اذا صلى في مكان عريض أو لباسه ثم على بعض يديه مثلا اشكال ظاهر في صحة صلوة لعدم يتغير
 النقص عن المانع من وقوع الصلوة فيها وليس اشراطا باحد المكان نظير ما لو اشراطا لغيره
 الواضحة بل تمام المانع في باب العقب هو يتغير النقص كما هو الشأن في حكمه الزاحات نعم قد
 يقع الاشكال في مناعة اللباس العقب الصلوة بدو وعدم انحاز النصف فيه مع الانفعال
 غايبة الامر بسببه الهوى والصعود للنصف فيه وهما ليسا من اجزاء الصلوة فضلا عن عدم
 كونها جارية ولكن ذلك انما يصح لو كان النصف المتعرض عنه في اللباس منقرا من استعماله
 بالصلوة فيه والاكمل فيه وامثاله فانما كان النقص من وجهها الى نقص عنوان العبادي
 فتكون المسئلة من صفاتها التي في العبادة لا اجتماع الامر والنهي والله العالم (س)
 لو علم انه لو كان ما يبدى ظهره لكان في الركعة الثالثة وان كان عسرا لكان في الرابعة فلا شبهة
 في عدم المجال في البناء على الأكثر بالنسبة الى ما يبدى للجزم بعدم اتيان الرابعة على قدر امره
 اما لعدم وجودها او لفساد صلواتها من جهة تغلظ الثياب كما اصابه الأصل ايضا غير
 جارية في مطلق الركعات خصوصا مع عدم صلاحية الأبيات الظاهرة بلا مصلح لهذا العمل
 حتى يميل العدول الى الظاهر واثبات الركعة المشكوك ان الأصل في عدم الزيادة ان لم يثبت
 رابعة موجودة فكيف يمكن محصل الجزم بكون سلامه في محله الموجب لنقص صلوة ولو
 كان الامر بالعكس لا بأس بالبناء على الأكثر بالعدول الى الظاهر وجاز سماع ادعاء انه

ان كان

ان كان في الركعة الرابعة من صلاته هذا كان غير مديك للركعة في وثله وان كان في الثالثة كان
 مديك لها فيه فان ثلثا بعد وفرو غير المديك للركعة في وثله وان كان في الثالثة وفرو فاصح
 الوقت ايضا فلا مجال للامر بالابتداء على الاكثر الختم بعدم وفرو الرابعة على وثله في لا يصح
 لصلاته هذا حتى يصح استحباب بقاء الوقت اذ مثله لا يثبت ثالثا للموجود كينتهي الى وفرو الختم
 في ثلثه ولا زمة ايضا عدم انهاء امر هذه الصلوة الى صبح وان ثلثا بوفرو فضا فلا يابى بالبناء
 على الاكثر ولكن لا يثبت بمثل هذه ان القضاء او الادائيه او في العلم وصح او علم بيان ثلث
 وثك بعد السلام انه دخل ثلثه بعد وقت هذه الزكوات ثلثه فغضض استحباب بقاء ثلثه
 الى بعد الدخول في الركعة بقتضها لاول التمام ان يقال هذا الاستحباب لا اثر له عملا لان عدم وجوب
 التدارك المستفيع لعمه صلواته فضلا من انما عدم تمكنه من حفظ الزبيب وهو من لوانه بقاء
 التسان الى حين الدخول في الركعة عملا ام عادة فاني انه بالاصل الميزر مضي على غير الاصول
 المثبت عليه فلا غير يدعى جريانا قاعدة الضاع بنا على جريانه في صحة الموجد ولو في مثل الركعة
 والا يثبت كل صحيح مثل هذه الصلوة وحج انا اجا لا يصح في السجدة من هذه الركعة او سجدة
 من الثانية ومع تجاوزه عنه وبقاء هذا الزكوى بقاء حفظ القاعدة في الطرفين ويرجع الى
 استحباب عدمها للوجوب لا يثبتانها في محلها وفضاء الاضرم مع التجاوز من المحل الذي كرى
 مجرما القاعدة في السجدة بل معارض الختم بعدم اثباته على وثله فيقتض بعد الصلوة
 من جهة دفع الشك عن وجوبه من جهة احتمال بطلان الصلوة وحج لو شك في اثبات
 ما وجب عليه من صلاته الاضباط فعلى القول بكونها تحكم الجزئية فلا اشكال في وجوب
 الاثبات به في الوقت ما دام باقيا وعدم وجوبه لو حدث الشك بعد الوقت واما الوقت
 بكونها صلاته مستقلة جائز لما فات فف كونهما في الوقت اذ ايضا اشكال لان زمة
 وجوب الاثبات به في وقت كان رعب لو شك في ان شك وجوبا لئلا على الاقل
 المفضل او وجوبا لئلا على الاكثر المستفيع للاضباط فاني كان حدث شك قبل
 السلام فخرج شك الى الشك بين الثلث والربع والخمس قبل الاكمال صلا ولا شبهة
 في ان يخرج عليه حكم الشك الى اجل لعدم طرئ الى الشك وفرو السلام في محله وان كان

مردنه

بعد ربه بعد السلام فالظاهر جريان قاعدة الضاع في الميث لو فرغ الصلوة كما هو على ما ينبغي
 بلا احتياج الى اصل لعدم الزيادة ايضا وحج لو كان عليه قضاء السجدة والشك في ثلث
 فزمتا ففرو وجوب الزبيب بينهما بخير يعلم بكونها واحد له ولو بان تكررها عدا منها اولا ففرو
 او جمان صيبيان على وجوب ملحات الزبيب في العضابين كالمغضين وهو في غاية الاشكال
 ان مجرد البدلية لا يقتضي ايراد جميع احكام المبدل عليها نعم يمار على من يقام على الختم
 امكن الصلوة الى وجوب حفظ الزبيب بينهما ان غاية ما سقط هو الزبيب بين بقية الاجزاء
 وهو من المبرهن لا يثبتها بينهما واذ لك ظاهر هذا كله ايضا مع سعة الوقت ولا فزع
 الضمين وثلثا بكونها ايضا من الوقت فلا فزع سقوط اجزاء الزبيب بين العضابين
 في غير مناعة لحفظ الوقت فلا اشكال في وجوب الاثبات ولا فان ثلثا بكونها ايضا من
 الوقت المحمل وفروها فيها فالوقت حائل لا دعي احصاها فيها بنفس الصلوة والا
 فيشكل امرها بل يابى من ايجادها اي وقت كان رعب انا اعتقد المضطر من القيام
 ام غيره من سائر الامثال بار تفاق عدته في الوقت ففرو جريا الاقدام بالعل قبل الشروع
 فيها اشكال الظهور هو عوات الاضطرار الى الاضطرار بالطبيعة الغير الحاصلة الا ببقاء
 اضطراره الى اخر الوقت كما ان احلاف قوله المبرهن على فاعدا غير ظاهر السؤل لما يعلم
 بزواله في الوقت والى ما ذكرنا ايضا اشار شيخنا العلامة اعل الله مقامه في صلاته ولكن
 نسي الى ظاهره الاصح وجوب تمام الصلوة ولو انقضت برفع العند في الوقت في اثناء
 الصلوة ونسب لهم بغيرها احلاف انا فري تليق واطلاق اضطراره الى الصلوة فيقتعد
 وفي اطلاقها نظر غير صالح الاحتكاك ولا زمة احلافه حوازا لثباته بالشروع في العمل
 وان نذكر قبل الشروع فيه وهو بظاهره لم يثبت به احد بل على من محمل انهاء ايضا
 الرامة بوجوب الاستيثاق في الفروع الميزر وفي المسئلة لولا ظهور الاجماع من
 نظائير كالكليات كالاشكال لعدم مساعده الدليل عليه بضميمة الجان كالمزاج
 على وثقه ونزهم ان احلافات الباب على غير انضاضها الى صلا ولا اضطرار عن الضميمة

بالاخذة

بالاضافة الى وجوبها فلا شبهة في موطنها في الغرض الداخل فيه من حيث وجوبها فاما ضرورة
غيره فينبغي على بقائه الى آخر الوقت بل يجوز حدوثه في الفرض كافي في وجوبها فاما وان كسفت الخلف
قبل الوقت صدق بان امر وجوبها لا تمام في الفرض فخرج انطباق الطبيعة الواجبة عليه ومع
كسفه عدم الانطباق لا مجال لوجوبها فاما وان دخل فيه باعتماد الانطباق كما هو ظاهر
فما فيه في فرض وجوبها لا تمام اما لتبني الوقت ومطلقا على الشهور ففي وجوبها الفرائض حال
الانتقال الى حال اخرى فقط ووجهه من ان كل مرتبة ينزل اليه او يرتفع منها فالتأويل الى
المرتبة السابقة فكانت بمنزلة القيام في كونه فاشترت فيها الفرائض وبصل الفرائض فيها
وهو ان من شرطها الفرائض الاستمرار في حالها وهو في العام منقطع ولا بد من الاستمرار
الى الوصول الى حاله منقطع فلازم ذلك في التفصيل بين صورة عدم حصول الاستمرار
في اليقين الى ان يصل الى حد الفرض او حال القيام وبين صور حصول الاستمرار في البدليات
الوسطى لتمام الفرائض او بعضها ومن ان الواجب في حال الفرائض مما يمكن في شخص هذه
الصورة هو القيام ومع الفكن من تحصيله لا يجوز الا كقوله بغير غائب الامر في غير
حال التكرار الصادرة في حال الفرض باعتماد بقا الاستمرار او مطلقا يبقى الباقي
نحو دليل وجوب القيام فيجب في الانتظار في طرف الصعود الى حد وقت القيام ولا يقضي
بالدرجات الوسطى كما ان يدعى ايضا في طرف النزول ان الصعود المستقيم من البداية
للقيام في المراتب السابقة عن الفرض هو الصعود الذي يمكن تحصيل تمام الصورة منقطع
بينها والا فليس البدل الا الفرض على غير ما لا بد من المتزلات اليها وان يمكن من الفرائض
في جهة المراتب مما ما فضلا عن بعضها الحقيقي التفصيل بين صورة النزول والصعود
فانه في فرض الصعود فالامر كما تقدم بانه مما يمكن تحصيل القيام في شخص هذه الفرائض
في صلته هذه وهو الواجب بحالته طرف النزول بان مقتضى قاعدة المهور وجوب
تحصيل الاقرب الى القيام فالأقرب مع حفظ الاستمرار ولو بالنسبة الى بعض
الفرائض فضلا عن غيرها نعم مع عدم الاستمرار لا بد من الاستمرار الى تحصيل فانه
منقطع وعليه فلا بد في طرف النزول من المصير الى التفضل بين صور امكان

الاستقرار

الاستقرار ولو لبعض الفرائض وبين عدمه والى ذلك اشارنا في بعض المقامات الى منع تمامية اطلاق
كلها عن الفرائض حال طرف العجز والرد الى الصعود الى ان يفقد ولا انصرافها الى ضرورة عدم
استمرارها ثم ان ذلك كله ايضا مع وفاد الوقت لتحصيل القيام احواله منقطع ولا ينسقط شرطه
القيام ولا استقراره وما يفرق في الحالتين باي مرتبة وبان يجوز ظاهره وانما العالم رعن
لوطر الاستمرار في الوقت وسلك في بقائه الى آخر الوقت فعلى القول بجواز الابدان الاولى لا
عذار من مع العلم بغيره ولا اختيار في الوقت فلا امكان اما على القول بعدم الجواز الا في طرف
بقا الاستمرار الى آخر الوقت ففقدتهم في المقام في جواز الاقدام بالعمال ظاهره يقتضي الاستصحاب
ولكن فيه نظر اذ ذلك صحيح في فرض كون موضع الجواز هو الاستمرار الى اليانته الى آخر الوقت
بهذا العنوان واما لو كان الموضع هو الاستمرار عن الطبيعة الملائمة لهذا الاستمرار الخاص
عقلا فلا يجرى للاستصحاب المرتبة كالانحرف والى ذلك نظر بعض الاعاظم في احتياطه بعدم
السريع بالعلل الاستمرارى مع احتمال طرف اختيار في الوقت كما انه لا يثبت عدم المرتبة
مقتضى استحباب عدم طرف الاستمرار على الطبيعة او عدم الخاص بها يكونها مضطرا اليها
رعن اذ ان ذلك بعد الدخول في الوقت انه من شأنه شيئا كان مردا بين العلم والنقص
كما ان النقص ايضا مرد بين الصادرة على النبي وغيره فاصالة عدم الاثبات بتمام الشهود
يقضي وجوب فضائه لولا دعوى جريان قاعدة الجواز عن المطار المشكوك الموجب لنفي
فضاء الزمان في فني وجوب فضائه البقية كلامنا المستحضر وجوب فضائه بعض الشهود كتمامه
ولكن الدليل غير كاف به اذ غاية ما استد لوجه بعض الروايات المشددة على وجوب ما روت
من الصلوة من ركعة او سجدة او شئ منها المعلوم لزوم تنزيله بعبود امكان التدارك في
محله بغيره الركعة وعدم لزوم التحصيل الاكثر في شئ منها فلا دلالة على وجوب فضائه
البعض اصلا كما ان استفاضة العجز من اخلاقات فضله الشهود بالنسبة الى ابعاضه
هذا الصادرة على النبي كما سلك فلا اطلاق الكلمات في وجوب فضائه بعض الشهود مثل

كله

مثل كونه كان التام في اصل وجوب قضاء بعض الشهد بحال عن بلان ادريس انكار قضاء
تمام الشهد ايضا ولكنه مبني على اصله من انكاره حجة الخبر الواحد على اى حال وعلى السمع
من وجوب قضاء البعض لا بد في المقام من فضله الجزئية الاخرى من التام في غير ما لا
بالبناء على وجوب الترتيب بين اجزائها اذ هو المنبسط في عدم اتمامها على ركن اوها فيقتضيه
ذلك ويجري فاعده التجاوز في غير ما لا معارض كما لا يخفى (وعج) اذا علم احوال الامور
حل سهرى في صلوة سكوت طيل مرد بين كونه ما هي الصورة الصلوة او مضى بالام
اجزائها الغير المضى بها فاستحب بقا السكوت الى حوالى المسمى لا يكون جاريا
لكونه مبني اذ مرجع المسمى الى كونه يخبر عن المشرع فيقتضى ان كان اذ هاتم مضاده
مع ضعف الصلوة وبذلك يمان عنوان المسمى عن فواعل الحصة الاصلية المعنوية اما
بغيرها الى الاجزاء فاجاب ان لكل واحد عنوان وحكم خاص غير مرتبط بالآخر فاهو مضى
معها مانع عن تحققها حتى في فرض تحفظها سهرى بالحدود ما هو من قطع الحصة الا
نصا اليه من الفواعل الشرعية او غيرتها الى الاجزاء فارجا من بعض مراتب الفصل الكثر
او السكون الطويل فان سهرى يحكم لا تعاد غير مضى بها نعم يستكمل بعض مصاديق
كل منها في السكوت في فاعلية الحصة الاصلية باستصحاب بقا الحصة بحكمه ومع السكوت
في اضرار شر بالركن الصلوة فاستحب بقا الاجزاء على صلاحيتها الفعلية لا
تتمام البقية انما بحكمه لولا دعوى منية هذه الجهة لئلا يفسد الحفظا لوجه الصلوة
في الامور التي يجب بحكم العرف في كل ركبة اعتدى مدعي لا ما خرج من الفعل
والنهم بدله على وجه كان مع السكوت في ما حوته شر تحفظها لا بد من المصالح الا
شغال لولا الاطلاقات المقامية في اواخر العبادات الكاسفة عن تحققها فيها
مع كل ما شك في مضاديتها في بعضها خصوصا صلوات الصلوة المناسفة للصنع
المعلم عند العرف ايضا مضاده بعض الامور مع كونها خصوصا فان الفاعل خطا
بما المهم يكسف عن مضاد نظريهم فيهم مضادة الامور المعهودة عندهم في
مضاد عاتم بالنسبة الى الصلوة ولعله ايضا متبادر ان كان الاصل المشرع فيهم

مضادة

مضادة بعض الامور مع ضعف الصلوة ولعله ايضا متبادر ان كان الاصل المشرع فيهم
بل كان مثل هذه الجهة عنوانا بمنزلة المسمى من غيره وعلى اى حال يظهر في البين ان استحباب
عدم تحقق المسمى في اثناء الصلوة غير مترتب على عدم اتمام وجوده حقيقة كما ان
الاطلاقات المقامية ايضا غير باقية لدفع شبهة الرضعية بعد تسليم صلاحيتها
لدفع شبهة المسمى فكيف كان فاعده الفاعل في المقام ايضا غير جارية لانه فرع امران
الحقيقة والشك في بعضها من جهة فقدان جزاء وجود مانع واما مع الشك في اصل
اصل الصلوة فلا اطلاق فيها من الضمان الخاصة على وجه يعمل ما نحن فيه
في فاعله الاستعمال يقتضى وجبا لا عاره واسما العالم وعطى لوثق كرا التخصيص
بعد سلامه بالبناء على الاكثر كما كان قبل الشروع في احيائه فلا شبهة في عدم استقامتها
النزوية الى الصلوة الاحياء لا يقران دليله عن صورة زوال الشك قبل الدخول
كما انه ان كان بعد تمام احيائه فلا شبهة في تمامية وعدم احيائه الى شرايطه
ارادة في الجارية من مع الالفاظ تنقص بعدها واما لو كان في اثناء الاحياء
فقد اختلفت الكلمة فيها وعدة نظر القائلين بجارية الاحياء الى الاطلاقات
بعضها استصحاب الصحة بتفريتها لو صدرت الصلوة قبل زوال الشك كانت
صحيحة والا ان كان من منع الاطلاق لو لم يقل بانصلحه الى خلافه واما
الاستصحاب فهو محكوم باستصحاب اخر من استحباب ما يغفل العلم لو حدث عليه
واستصحاب بقا شرط الشك سابقا لصحة الصلوة والان كان عليه فلا بد
من رفع اليد عن هذه الصلوة وضم ركعة اخرى مسئلة بالمسمى بها اذ لا يمكن
ذلك بل صدر رد الثاني سهرى والافهم هذه الركعة ثم بعد الصلوة احياءا محضلا
للجزء بالفاعل نعم لو كان شكه مضيا لا يمان الركعتين ثم بان نفس الركعة في اثناء
الصلوة فالحكم بعدم الاكتفاء بهذه الصلوة حتى مع امكان تصحيحه وارجاها الى
ركعة واحدة بعدم بياضه بل ركعة او صح من جهة صدق عدم شك من الاول

الموجب

الموعود لا يبان صلوة ركعة وما كان موجبا للركعتين فبان الا احتياجا الى الركعتين كان
 الامر كما تقدم ولا مجال للاتمام الركعة التي بعده ركعتين لعدم مصاعده الدليل على صلته نعم
 لو كان يصلي فاعدا زمانا لنفس ركعة فقتضى عنكم بالاطلافاث والاسبقاوي الثاني
 هو الاكتفاء بذلك في الطام الجبر كما هو الثاني في فرضنا المذكور بعد الصلوة فاني الخاتمة في بعض
 الاكتفاء بهما وبقيهما للتأني بانان ركعة متصلة منطوقه كانه لو كان سكة موجبا
 لركعتين فاني بهما فان بعد الصلوة نقص ركعة امكن الاكتفاء بالمائي به بدلا عما نقص وهو
 بركة منه لاطلافاث الادلة عن تلك الحققة نعم لو كان الامر بالعكس ففي الاكتفاء بالمائي به ولو
 بدل ركعة واحدة اشكال فالاحوط في الفرضين خصوصا الاخرين ما نقص بركة متصلة
 بناء على عدم اضرار هذه الصلوة في الصلوة اذ كانت سهوة كالاخفى في ف ان اعلم عتق
 الطرحة لرصدية انحرافه عن القبلة بمعنى عدم هبوب الخط المستقيم من موقعه عن الكعبة ففي
 الاكتفاء بمثل هذه الصلوة كرام من على كون القبلة للبعد نفس الجهة نحو الموضع الغير
 المضرب تختلف عن عين الكعبة نحو القبلة وان الجهة اعبر عنها باليهما حيث لا يضر الصلوة
 اليها ما دام شاكا في التخلف عنه وامامه العلم به فضررها او ان المدار مطلقا البتة
 على الجهة بل تمام المدار على الاستقبال العين الكعبة ولكن الدائرة الاستقبال بالنسبة الى
 البعيد نحو فرض سعة وان المدار على الاستقبال الحقيقي المواقف لانصال الخطوط المستقيمة
 بينه وبين الكعبة غاية الامر بنحو يرمى بحسب البصر مستقيما وان كان بمقتضى البرهان الهندسي
 غير مستقيم وجهه ربما يختلف لتبعية على كل واحد من الاحتمالات وعلى ارجح الاحتمال لا يضره
 ظاهرا في عدم كون المدار على استقامة الخطوط بينهما بنحو الدقة والبرهان وان لم يبلغ
 الى حد من الصحة كيف واذا مده بطولان صلوة الصلوة المستقيمة الزائدة عن عرض
 الكعبة وليس كلت جزءا بل ربما دعت هذه الجهة الى الاكراه باخذ الجهات السابقة الوا
 حية بعضها الى الاكراه بنسبة القبلة واقفا على ظاهرا مع عدم اضرار العلم بالتخلف
 بين الشخصين في جملة كل منهما ظاهرا او بعضها بنسبة الاستقبال ولكن التعيين
 ان حقيقة الاستقبال انما تحصل بنحو اتصال الخطوط المستقيمة الحية وان المدار في القبلة
 على الاستقبال الى الكعبة ومثل هذا القدر لا يضر بمقتضى حفظ ظواهر الادلة بعد طرح

الاخبار

الاخبار والمعضلة بين قبلة اهل مكة والحرم وغيرهم اذ وجهها بالقبلة مطلقا هو الكعبة
 وربما يختلف شعب القبلة بازدياد البعد مع حفظ استقامة الخطوط ما نظر الى انه كلما ازداد
 بعدا عن وجه حجب الماسة ببلوغ الدائرة عليه وعلى وجه الامر نفس مقدار منها حجب البصر
 ويختلف مقدار المنعجم المحس منه حجب خلافا سعة الدائرة وضيقه ولازم ذلك استقامة
 الخطوط المارة من هذا المقدار بالسلم المحس الى المركز ما ولا ضرورة كون الصف الرابع في هذه
 المقدار من الدائرة ايضا مستقيما وربما يختلف طول مثل هذا الصف بطول مقدار
 استقامة الدائرة بلا اعوجاج وبه ع يرتفع ايضا شبه الصف الطويل في البعد ولازم ذلك
 ع مراعات الدقة من حجب الزفير في الدائرة المربعة كيف ومع التخلف عنها قليلا ربما يزداد الى
 الاختلاف من الكعبة بكثير على وجه لا يفي بحال استقامة الخطوط ايضا وعليه فقتضى ما ذكرنا
 الحكم بطلان الصلوة مع العلم بالاختلاف بالمعنى المذكور ومع فرض حفظ الاستقامة الحية
 في الخطوط المربعة التي نحن اشرفا احباط بعض الاعاظم في باب ما يراه الحدي بما عار فحاجة
 ارتفاعه اذ هو المناسب للموضوع في الدائرة دقة والا فلو كانت المدار على الجهة والنسبة في اصل
 دائرة الاستقبال لما يفي بحال المثل هذه الملاحظات بل الامر يكون ياوسع منه بكثير بل ربما
 يكون اختلاف وضع الحدي على المنكب الامين في بعض الامكنة او بين الكفتين في بعض اخرى
 شاملا عدم التسعة في امر القبلة مع فلا وجه لمراعيتها بعد عدم مصاعده الدليل عليها
 بعد ظهور قوله تعالى في سطر المحج الجرام في الطريقة الى نفسه بلا موضوعه له لا واقعا ولا
 ظاهرا كالاخفى بملة خطه سائر موارد اطلافاثه ونقده الكلام في محله فاع لو كان عليه قضاء
 السجدة او الشهد ففي وجوب حفظ الترتيب بينهما كلام ذلكا يانها من اجزاء الصلوة
 السابقة حقيقة غاية الامر علمها في حال البان بعد سلامها فامكن دعوى ان غاية ما
 يجب رفع اليد عن الترتيب بين نفسيهما فقوم دليل الترتيب محكم بالنسبة اليهما واما ان غلنا
 يكونها فقلنا فان من الصلوة السابقة فلا وجه لمراعاة الترتيب بينهما اذ غاية ما
 ثبت بدليل الترتيب وجوب مراعاة بين اجزاء الصلوة لاقتسامها وبطلان البرائة

عقلا

عقلها وتعلمها عابرة في فضاءها وما ورد في النص بالامر بها لانه التمسك بالقضاي مع الفات صغرى
الى المماثلة من حيث الاجزاء وفي شغلها للشرائط الراضية الى شرائط الصلوة في حالها كالاشكال ولذا
نقول بعدم اضرائها لجلالات بين الصلوة واباها ايضا وج فيهما الى خورشاد بل وفي فريته وج
بها اشكال اخر مجرد النجس بالقبضه الشرطه من قوله فان سلم فتشهد لا يكون شاهدا الغزبية
لا مكان رجوع المعبد للوقوف الى الوجوب لا الشهاد والسجدة وج الاصل البرائة عن جميع ذلك
كما هو ان ايضا بالنسبة الى صلوة الاصل طاعت ظاهرها مقتضى عدم تحليها بالسلم وكونه
فراغا وغرضها التمسك بالاشارة لصلوة كونه صلوة مستغلة وان السلام في الاول كان عذرا
لها والتكبير في الثانية اشارة لصلوة جديدة وعناية ما يترجم منه الغزبية كونه هذه الصلوة تاما
لما تقتضيه على فرض تسليم ظهوره فيها لا تقاوم مع الظهور وان السابعة في الاستقلال عليه
تلاوجه للالتزام باضرائها لجلالات الصلوة اذا وقعت بين الصلوات ولولا ظهورها لكان في الفداء
البحا في الاتصال بين الصلوات كذا نقول بعدم اضرائها لجلالات الصلوة واما وجب اكل
بعد عدم دليل البرائة ظاهر وجب (لم صلى في غيمه وبيان خروج مقدار من صلوة عن الوقت
فان كان صدركا للركعة فيها فالظاهر كونه يحكم الاداء لعدم من ادراك من دون اضرائه كونه
القبضه واقعة في الوقت المحض بغيره لان العموم المربود ناطق بمزاولة الشريعة مع ما اخصر برفته
ولذا لم يربان على المدرك لحسن كعتك من وقت الظهورين يجب المبادأة اليهما في حقه ثم
هنا اشكال اخر وفيه وهو ان الشريعة كانت صالحة لما حجة ما اخصر برفته فلم يفرام المغرب
مع العتات في المفاضلة لكثرت ركعات من اخر وقت العتاتين بقتن عدم من ادرك
على المغرب وان استلزم وقت العتاد واما دلل قبل ان الاولى لان تمام الثانية الا بعد ربعة
الثانية ولو ينطبق من ادرك على الثانية فهو عليه النقص بغيره بقرار اربع ركعات من
وقتا العتاتين الخاضعان بالعموم المربود بوسع دائرة وقت الثانية في وقت المغرب
ايضا وترجم ان عدم من ادرك فاصل السؤل عن ضرورة وقت تمام الثانية دون بعضه من دفع
منع ضرره من هذه الجهة بغيره ان بعد ودرسته لبيان مزاولة الاولى للثانية بالنسبة
الى وقت المحض لا يكاد في هذا اللبائت وقت بين ضرورة وقت تمام الثانية ام بعضه كما هو
ظاهر وحل الاشكال ان مقتضى عدم لا تطلبا الصلوة بحال بعد ما امتنع لا يبيد وخرج
الصلوة في وقت قبل هذا العموم يمنع عن تحمل من ادرك صورة وقت الثانية الا بعد بضع

الثانية

الثانية من ادراك اخراد بعد تطبيقه على الثانية ايضا بغيره كما على العموم المربود وبعد
ذلك لا يقع مثل هذا العام عن تطبيق من ادرك على الاولى ايضا وهذا بخلاف ما لو لم
يحمل من ادراك الثانية فان لا يكون في البين موضع لباروة الوقت كي يرتفع به مزاحة لا
تسقط الصلوة لمن ادرك في الاولى وبهذه الملاحظة لا يكاد سؤل من ادرك المغرب
فرض السائر السابق واما عدم صحة المغرب في وقت العتاد في الخاص مع فرض عدم من ادرك
العتاد فليس في ذلك لغو وفي وقت العتاد بل من جهة صدور المغرب عن وقوعه بحسب
اصله بغيره وفي وقت بقاءه فلا يبيد مع له بقتضى عدم شرطه الوقت لها والمغرب من
عدم صلاحه لسؤل من ادرك كي به بوسع وقت اخر من مضي تمام وقت من بغير المغرب في وقت
يكاد في تطبيق المغرب الجاهل الا بغيره بقرار ركعات كي يركعه تطبيق من ادرك على
الاولى المستبعد لتطبيقه على الثانية ايضا بغيره كما على عدم لا يقطع ويبدون هذه الحكومة
ولو بالواسطة لا يكاد مزاولة من ادرك بالنسبة الى عدم لا يقطع التطبيق على شريكه ازغابة
الا منظرهم من ادرك الى توسعة وقت مودده بلا نظر فيه الى تطبيق وقت شريكه فعموم
لا يقطع يجرى في الشريعة مثلا حاكم في مودده فيعارض عدم من ادرك في مودده شريكه بل
تقدم عليه لعدم كونه العموم المربود في علم دفع الخرافات على وجه يثبت به قابلية الحل
لتبهم مودده فعموم لا يقطع يحل عن قابلية تبهم غيره فيه ثم انه لو امكن هذا
لعموم منطوقه مع مضمونها لكنا نقول باهمية الوقت عن سائر المزاومات من سائر الاجزاء
وشرايط الصلوة المستلزم لان تمام الثانية في بعض الامكان الى صلوة الغفاد وكان
ه فتعبر عموم من ادرك وجوب حفظ الاجزاء والشرائط في علم الدندان مع الوقت
غالبه لامرهم ذلك الركعة بوسع دائرة الوقت ومع عدمه تسقط الصلوة اولا نعم
لو كان مصطفا من الخارج عن بعض الاجزاء والشرائط فلا خطا ذلك الركعة بالنسبة
الى ما يثبت له من الوظيفة بحسب حاله وليس في المعيار صلوة بحسب حال الاخبار
وذلك ظاهر واضح وعلى حال لو لم يدرك فمقدار الركعة لاشبه في عدم كونه حكوما

بالادائية وج

بالاذا يرد في نفي جواز اتيان اصل الصلوة في هذا المقدار من الوقت كلام اخر من جهة فهم انه لا
تكون صلوة هذه في وقتها ولا في خارجها ولكن لا يخفى ما فيه من ان فسخه استكشاف بعد
المطلوب من دليل القضاء لا يقتضيه اريد من صلوة صحتها الطبع عند وقت وقته
نعم لو قيل بان الغضارة من باب صيرار الوقت وان من بابها الترتيب لا تعدد المطلوب يمكن
دعوى عدم صلاحية مثل هذه الصلوة للجزء لان الشك من ادلة الغضارة ما هو واقع
بقامه في خارج وقته ولكن لا ينافي منع هذه الشكوك ايضا في ادلة الغضارة مضمونها
مع اطلاقها في باب الظاهر في ترتيب الغضارة والنداء على مجرد وقت في وقت الصلوة
على المقام ايضا والله العالم ررح ع اذا شك بين الاول والثاني من الرابع بل في مطلق
الاوليين قبل الاكال وهكذا في الثانية والثالثة فلا شبهة في عدم مضيعة وقت في صلوة
معيهم ووقع ما ياتي به حال الشك على صفة الجزئية فلها الاضمار المستقيمة الامر
بالاعادة بحسب الشك بل وفي بعضها لزوم الحفظ فيها وبعض اخر لا يملك احدهما صرف
ما فيه وبعد الشك محض من اصل الصلوة بشرط استمرارها الى حد لا يمكن تداركها في
حلها واخرى شرطية الحفظ للصلوة في الغرض المرتبة المستتبع للفتنة تحفظه في
خارجها مكان تدارك الجزئية في محلها الواقع والثالثة ما فيه الشك من وقوع الجزئية على صفة
الجزئية في حاله الملائم لاستناد بطلان الصلوة الى المستتبع لعدم وقوع الجزئية في حال
عدمه على صفة الجزئية فيبطل الصلوة في الرجوع والشك ارجح الحفظ بل من جهة التقيد
امر الى الفصل الاول او مبطل اخره مقتضى تكرر قوله لا يفسد في صلوات مع الشك
هو ما فيه الشك من الغنى في الصلوة التي كتبه عن اتيان اجزائه لا ما فيه نقص الشك
من الصلوة بل يمكن ارجاعه الى اعتبار الحفظ ايضا الى هذا المعنى بلا شرطية
مستقلا بما ذكرنا في ذلك انما نرى في العلامة في صلوة بل وفي حاشية النجاة ايضا
وربما يثبت على المنع طلبه من وهو انه بناء على ما فيه الشك الى كذا امر اصل الصلوة
في حد وقت الشك يمكن احراز المانع فاستصحاب بطلانها الى كذا وامامنا وعلى الغنى
الثاني فلا يخفى صحتها الاصل لان حجية ما فيه من اقسام الجزئية في حال الشك اما
هو من انما صرف وجوده الجزئية بالرجوع وليس لبقائه الى زمان كذا في هذه
الجزئية وانما هو ملانم عقلا لظهور مبطل اخره الاصل عاجز عن اثبات مثل هذه اللواتم

الغنى

الغنى الشرعية ولازم ذلك وجوب الصلوة ان يقطع بطريقه لا يفسد الا بطلان فعلا لان المقام
من باب الشك في الغنى على اتمام الصلوة في هذه الحالة وضع الشك المبرور بحجته الا بطلان فعلا لان
مع الجزم بقاها الشك الى كذا وان لم يكن الصلوة فعلا باطل ولكن لما يعلم بعدم قدرته على اتمام
فلا يجب اتمام العمل من اول الامر فلا بأس برفع اليد عنه من الجنب ايضا لان دليل حرجه الا بطلان
شامل من الاول صارنا لا يقدري على اتمامه ثم انه في وجوب الردى نفي شكه وجهاذا المفروض
انه لا يكون الشك في نفس ما نقادنا المانع وجوده مبطلات اخرى غاية الامر انك صلازم
لظرواحدها في الغنى على منع حصولها يجب عليه رفع الموانع فيجب الردى في مقدمته ورفع هذه
الموانع وهذا عندنا ما لو قلنا بان الشك السهمي كذا مانع ادفع لا يقتضي وجوب الردى وان
علم بزيادة الشك به فضلا عما لو يعلم انه في غير الصلوة كانت الصلوة باطلا من الاول وكان دفع
اليدين مثله دفع به عن اليدين على ما في رفع الشك بالردى لا يكون دفع اليدين عنها ابدا
لا لصلوة غاية الامر ان تقلب عنوان الموضوع فيجوز حتى يتم لو كان ما فيه الشك المبرور
من قبل الموانع في كذا عدمها واجبا مطالعا كان لوجوب الردى في هذه الموانع مجال
تظهر وجوب دفع الموانع من باب مقدمه الواجب ولعله صل هذه الجهة في الغنى في
حكمهم بوجوب الردى لرفع الشك محتمل نعم مع الجزم بعد الزوال بالردى واحتمال
نفاذه من قبل نفسه كان بين الشريين قرينة على ضرب ما فيه الشك يمكن دعوى
جواز دفع اليد عن الصلوة فعلا باستصحاب بقاء الشك وهذا محتمل في الشبهة الاخرى لا
يجوز فعلا دفع اليد عنه لاحتمال قدرته على اتمام صلوة وفي مثله يتخير حرجه الا بطلانها
اثنان في كل مورد يكون الشك في التكليف من جهة الشك في القدرة وعليه ضربا يكون
اطلاق او امر الاعادة بتحقيق شرط الشك بلا انفصال بين صورة احوال والبنية
ام لا هذا المشرب الاول لولا دعوى وجوب دفع اليد عن احوالها جزها لان ضيقا
ها عدم وجوب الردى من مع القطع بزيادة به ومع ذلك لم يرد في صلوة وتوهم الا
مضار الى الشك المستقر بالردى من دفع جدا اذ لازمه صحة الصلوة مع الشك المبرور

عند

عند عدم فردية من باب لا يتقارن وهو بطر جزءا بل ولازم احاطة كون الشك عجزا حداثا
 من المبتدئات كالحديث وليس كذلك فان ذهب اليه بعض كنه معر عن كنه لدى الاعاظم ومثال هذه
 كذا من موهبات الاطلاقات وعليه فن الممكن علمها على صور بقاء الشك الى طر مبطلا من
 مضمنا ما في بعض الاخبار من شرح الامر بالاعادة بالشي من المضي فيه ولكن الانصاف منع
 لزوم من الاطلاقات بازيد من صورة الجزم بارتقاءها قبل طر الى الجدل اما مع الشك بالانقار
 فالاطلاق بان يحاله بلا مفاضل يرفع اليد عند ولا ضرورة استكشاف المانع للنفس
 الشك المستأخر بما لا يستعمل كالا يخفى وعليه فتشكل ما حكاه من شكا الطلاق من صلوته
 بل لا بد للصبر الى مذهب الجواهر لاصح هذه الاطلاقات له دون مذهب شيخنا العلامة في اتمام
 في المقام فانه من مزال الاقدام ردد لوصلي العصر باعتقاده انه ان يظهر فبان عدم اثباته
 بظهور بعد سلام عصر فان كان ذلك بعد مضي مقدار اربع ركعات من الوتر فلا انكال
 في صحة صلوته لعدم لا تعاد بالشي في الترتيب بينهما بعد عدم صدور بعضها من جهة الوقت فكان
 ذلك قبل مضي هذا المقدار في الحاضر مقدار الركعتين من المأخر في صحة الصلوة الثاني
 بها خلاف بين الاصحاب من جهة اختلاف اجابا الباب على اثرات الوتر من جهة وخرها
 بينهما الا ان هذه قبل هذه فلا يكون الشك في الا الترتيب المرفوع شرطينها مبرم لا تعاد
 ومن ظهور رواية ما ورد في انقضاء الوقت من اوله مقدار اداء الواجب بالاول وعجزا من
 بالآخر ولا ضرورة عدم شعور لا تعاد لمثله لانه ما خالف المستثنى والا فترى ما هو المشهور فكما
 لرواها ما ورد على القيمة ولو جاز دخل الوقتان على غير الشافعي كدخول الرجال في سجود التيمم والمعا
 ثب نعم هنا اشكال اخر مشهور وهو انه ما لم يبار في تحريم مقدار اداء الواجب فهل هو مقدار
 اداها على حسب صلوة الكامل المختار او مقدار ما يصيد في عليه اول مصداق الطبيعة ولو
 صرح المصنف بغيره ام سرحا فعلى الاول يلزم صبر المصنف والناس الى مضي المقدار المزبور
 من مع فرض اخاره صلوة ظهر على حسب وظنهم وعلى الثاني يلزم صحة صلوة العصر
 من من المختار بخلاف مضي مقدار اول مصداق من الطبيعة ولو مقدار صلوة من شئ فيها
 منوع اجزاء احرار كية وكلاهما غير ملزم به وحل الاشكال بان يقال ان معلوم ان مقتضى
 قيام المصلحة بجميع اجزاء الصلوة وشرائطها وجود انقضاء الامر الفعلي في صلوة الكامل
 المختار

الكامل المختار او مقدار ما يصيد في عليه اول مصداق الطبيعة ولو من المصنف بغيره سرحا
 فعلى الاول يلزم صبر المصنف والناس الى مضي المقدار المزبور حتى مع فرض اخاره صلوة ظهر
 على حسب وظنهم وعلى الثاني يلزم صحة صلوة العصر من من المختار بخلاف مضي مقدار اول
 مصداق من الطبيعة ولو مقدار صلوة من شئ فيها من اجزائها وكلاهما غير ملزم به وحل
 الاشكال بان يقال ان من المعاد ان مقتضى قيام المصلحة بجميع اجزاء الصلوة وشرائطها وجود مقتضى
 الامر الفعلي في صلوة الكامل المختار الا ان المانع عن التكليف بما تارة منقصة فعلا قبل اتمامه
 بالعل على وجه رفع التكليف عن مرده بقوله طلق من دون حرف بين المقدم بالبيان العمل بغيره
 تظهر الاضطرار للناس عن اسباب خارجية في مزال الاطلاقات اليها قبل العمل في هذه الصورة ونظيره
 الفعلي بقوله طلق هو للصلوة المصنعة الى ترك بعض اجزائها وحق تحريم مقدار اداء الصلوة
 بهذا الحد ولم يلاحظ بالنية اليه صلوة الكامل المختار واما ان لم يكن وهذا مضاف الى ترك
 اجزائها او شرائطها واما هو بطر النسيان في غرض الاقدام بالعل في هذه الصورة بصحت
 بان المانع عن فعلية التكليف منوط بافادته في ايجاد العمل فغيب الابداء والا فدام المانع
 عن فعلية التكليف فتكون وظيفة الفعلية بالصلوة التام الكامل فلا تراعى عند ذكره مضي مقدار
 الصلوة الكامل المختار واما اذا اذم على العمل في صلوة شئ فيها جميع اجزائه وشرائطه الغير
 الركبة فتكون وظيفة الفعلية هذا الثاني به لغيره تحقيق موانع تكليفه من اتمامه وصل
 هذا الشخص لا ينظر في دخول وقت عصر مضي وقت صلوة الكامل الغير بالناس بل وظيفة
 هذا الذي ناه فتكفي به في تحريم اخصاصه وقت بظهوره وذلك المقدار لظاهره وانما رفعه
 ان انكسفت مرده في صلوة وهو لا يعلم به فالسجود باعتبار مصلوته هذا بلا لزوم افادته
 لانه حينه عدم لا تعاد من يقال بعدم شموله لحال الجهل بل يخص لدى السجود وعبود السجود
 النسيان بل من جهة النفس الوارد في مرده من وادبه على بين صحت بل ومنه مضي الى مرده
 النسيان ايضا مضافا الى عدم لا يعاد ومن دون حرف في الاخذ به بين مرده كقت الواقع بعد
 صلواته في اثباتها التحول النفس مع فردية المباداة الى سره على وجه لم يلح شئ من الصلوة بلا

سند لكن الانصاف انه على فرض ثبوت له لصورة الكسوف في الانشاء لانها لا تسمى بعد اضرار
الكسوف ولو انما ما لا يظهره الناشئة عاده عن تحصيل بالاجزاء مع الاستقلال به لربح او
غيره والا فلا يقتصر دليل ذلك في انبأ الانقضاء الاطلاقات فادها اللهم ان يقال ان ذلك
انما يتم على فرض من يفرض لفرض من صوره والاقتل للفهم السناد منها كون صانها لا يزداد
حيث جعله لا جهة اخرى فالرواية من الجهة الاخرى مغلطة محضة لان يقال ان الوجه المظلم ان
كان حاله انما الجهة المحملة كان اطلاقه سار لاهاله قبل بقاء الساطع بين الجبل والا فخطا وان كان
لما انبجج من هذه الجهة ولكن في ثبوتها عليه فالتسليم من جهة غايتها الكليات مع الموانع
في غاية الاستغال بالافعال والموانع مطلق وجوده في انبأ الصلوة في حال انبأه ظاهرا للوجه
في البينة كفاية وجودها حين الاستغال بافعالها فظن ان الصلوة ليست لا تقضي الافعال وفقد
خلاها عن البينة لا يبرهن بها ولا ضرورة عدم اضرار الكسوف في خلال الافعال اذا وقع اضرارا
في حال السند ولكن ظاهر كلامهم من الجواهر في غير البينة الزوم حفظ الشرايط وعدم الموانع من في
ظلال الافعال وعدة فظن كون حالات الصلوة من جهة التكبير الى زمان الضار عن
بالسلام بحسب من الصلوة تشرابها من صلوة في جميعها ووربما يسطر ذلك من عدم حرمة
التكبير بحسب البينة السلام ان من الحرمة كون التكبير موجبا لحرمة ما هو متتابع وجوده في الصلوة
او عدمه فكانت البينة فاطن باب الحركات الصلوة للصلاة موجبة الى التكليف من قبل التكبير
ممن كونها صليها من حيثها او عدمه لعدم الحرمة من العواطف كان تحليلها يحس
من قبل السلام من دون فرق في ذلك بين الموانع والعواطف او ان الساطع الرجعية وعليه فحكم
البينة ايضا حكم سائر الشرايط بلا خصوصية فيها والذهب هو الجواهر من قبله بدينها وبين سائر
الشرايط من دون فرق في ظاهر دينها كما لا يخفى وعليه فالعرف بين الموانع والقائم ليس الا
بدليل من يوافق قطع الحسية الانصاف له ودون الموانع والافلاخ في اضرارها بالصلوة بين
كونها في خلال الافعال لم في حالها وانما العالم رخص لو شك الا حكم بين التثنية والاربع
وعلم انه على تقدير التثنية ثبات ركعتين صلوة غير قابل للتدراك وشك المصم بين الاثنين
والثلاث في وجوب المصم الى ما خلفه الا ماص من وجود التثنية ووجوب الامام الى ما حفظه
المصم من الجزم بعدم التثنية لان من وجوب الاصل الى ما صوم يلزم بطلاق الصلوة
وهذا لك من جهة من يفسر حفظ المصم من جهة ثبوت الركعة الملائمة للثنية الركعة بل من
جهة من يفسر حفظ المصم من جهة ثبوت الركعة الملائمة للثنية الركعة بل من جهة ثبوت الركعة بل من

اما

اما فمنا الركن او زيادة الركعة وبعد ذلك لا ينبغي مجال لكون حفظه ماصوم من جوار في
وجوب الامام الى شك نفسه من البناء على الاكثر ايضا اشكال فقدم نظره من جهة ان دليل
البناء على الاكثر انما يجري في فرض يكون نقصه قابلا للجبر بكثرة الاضطرار وفي المقام ليس
الاركان كما انه لا مجال للمصم الى الاكثر ايضا لما قلنا بعدم جريان اصله الا في الركعات
وعليه فلا يصح هذه الصلوة وفي هذه الصورة فمحل وجوب المصم الى حفظ اصابه قبل رفع
يده عن صلوة نظير الى عدم قصور في جهة صلوة فضلا ولو من جهة جريان قاعدة اصله للصحة
في فعل غيره بلا حكمة هذا الامر لا ينافي ذلك جواز رفع يده فضلا عن عدم حرمة جلاله
من جهة الجزم بعدم تحصيل الضار في هذه الصلوة ودليل حرمة الافعال غير ثباته لمصلحة
اشكال وان لم يثبت عليه بغيره عليه لان حكمه في هذا النوع ايضا البناء على التثنية لم
لو كان المصم على فرض الاثنين ثبات ركعتين من الركعة السابقة ففي وجوب الامام اليه بالبناء
على الأقل يعني الاشكال السابق في تحول الاطلاقات لشك اشكال وان كان الاصولا ووجوب
والاعادة ثم ان ذلك ايضا على تقدير صدق حفظ كل منهما على حفظه من جهة دون جهة
والا فمنا في اضرار دليل الحفظ بصورة الحفظ من جعله الاكثر فلا يبعد في هذا
المعنى على المورد ولومع عدم الحد والسابق بل جازا حال صدور لم يكره من شكها وانما هذا
في كون المصم في كل منهما حكمه وانما العالم رخص لو شك المصم بين التثنية والاربع
وعلم بانه على تقدير الاربع ثبات سجدة من هذه الركعة مع صدق عمله التثنية والاعادة جازم
بالثنية ومحل مرجعية الامام في حفظه يجرى في الحكم بعدم ثبات السجدة لم لا وجوبها في غيرها
الثاني لعدم اختلاف في المرجعية واستصحاب استغاله ثباتها في وجوب المصم الى البناء على
الاكثر بما في بالتدوير والاعادة الاستغفار لهم لو شك في عدم جريان استصحاب الاشكال
في مورد القاعدة لا ينبغي مجال الدليل الراجعية لا يثبت مثل هذا العلم الاجمالي انما يجري
في ما خلا اصول لو كان مثل هذه الزيادة في السجدة زيادة عدية والا فمنا من على مثل
ذلك حكم السجدة لا مجال لسائط الاصول بل لا يكره يثبت على طرف احتمال الزيادة او على
فذلك يكفي فيه وجوب سجدة في السجدة فيسقط العلم المعارضة بين الاصول وعليه فلا يخبر من البناء

على الاكثر

على الاثر والبيان المجردة في محله وخرج لو شك الاصل بين الثلث والاربع وعلم على تقدير الثالث
 ترك ركوع هذه الركعة مع بقاء محله الشك وكان المأمور حائطا للثالث ففي هذه الصور
 لا بأس برجع الاصل مع اتيانه الركوع بقاعدة الاستئصال ومع تجاوز محله بغير قاعدة
 التجاوز في المجردة مع اتيانه الركوع بقاعدة المراجعة فيبطل المراجع القاعدة الاستئصال
 والبناء على الأكثر وهو ايضا غير جار لان طرف العلم الاجمالي بالنقصان او الزيادة فيقطع
 قاعدة البناء على الأكثر ايضا فلا يحد هذه الصلوة بعد سقوط اصلها الاصل ايضا ولو كان
 نارا كالركوع على تقدير الاربع فافكت محله الشك ايضا فلا يفرج حال لقاعدة المراجعة مع فرض شك
 العقل برؤية اتيان بالركوع للعلم بالزيادة او النقصان المصنوع بصلوته كان فاعلم البناء
 على الأكثر ايضا غير جارية لانه على فرض النقص غير قابل للجريان واخيرا بالنسبة الى هذه
 الصورة في راحة اليد هذه الصلوة بعد عدم جريان اصلها الاثر ومن هنا ظهر كيف حال ما لو
 تجاوز محله الشك لثبات قاعدة التجاوز وقاعدة المراجعة جارية بلا معارضة من غير على الثلث
 فيبطل صلوته وقطع اذا صلى الظهر بركعتين ثم احدث وجب ودون العصر فعلم اجالا اعتبار
 صلوة السابقة من جهة شاد وضربها ارماد هذا الوجه الثاني فلا شبهة في معارضة
 قاعد في الضارح بالنسبة الى وضوته وبقي القاعدة بالنسبة الى الصلوة جارية بلا معارضة نظر
 الى ان الاصل في السبب انما يقطع بالمعارضة يرجع الى الاصل السببي كما هو الثاني في
 ثلثا شبهة المحصورة في ظن بكون العلم الاجمالي بين السبب وذلك الطرح في هذا العلم بين
 الطرحين كما يخرج عن المتأخرية فالنيج والافلاحي الجريان الاصل السببي في طرف العلم النيج
 ولو كان بلا معارضة بناء على التجاوز من كون العلم محله فاقعة في المنجز من بالنسبة الى الموافقة
 النقصية وملا فاعلم اعتبار الطرح بين العلمين ربما يحصل نتيجة شافط لا يصلح في السبب
 والمطرح وبقي الاصل في الطرح لا يخرج جارية بلا معارضة وبما التاصل في المقام فقد رعى
 استخراج مخرج مختلفة كما في هذا الملاف فلا فاسلت شجنا الصلوة في هذا المخرج
 مما انه يفتي على كونه امداد في الجريان على علمه الاصول لاوليتها العلم وذلك بتأنيده
 في بحث السبب الرجعية عن السبب المحصورة من كون العلم الاجمالي كالمعلم التفصيل على
 فاصلة لثمة القطعية فراجع الى كماله وبما اصلها روى انما شك في الاوليين انه
 هناك فبما ان طان فتارة نقول ان الشك الرجعية في محمول الظن وعدمه غير محمول

لان الوحدانية بمجهول ان يخفى على الوجدان فلا شبهة في استقرار شكه وبغير علم
 حكم الشك في الاوليين وان قلنا بامكن خطائه فان قلنا بعدم اعتبار الظن في الاوليين ولو من
 جهة عدم دليل وانما به لا يقتضي من دليل اعتبار الظن بالركعات مخصوص الاخيرين وصورة
 لم يدرك صلى بلا شرا من الاخير للعلم فلا شبهة في ان دليل عدم النص في الصلوة مع
 الشك على فرض عدم صحته لا احتمال دخل حضوره الشك في السابقة فلا اقل من تحول دليل
 اعتبار الحفظ فيها فبطل الصلوة على اي تقدير في المصنوع المبرور وان قلنا بتحمل المناط في
 رواية كم صلى انا حصل الظن باحد الاوليين قبل الاكمال في صورة بالية المخرجه من سائر الموارد
 ايضا كما هو المختار والتحقيق في فرضنا يحمل هذه الصلوة لولا اصل وضو في عدم وقوع الزم
 في احد الطرفين فبطل لانه من بقاء عنوان عدم وقوع الزم في مورد لم يحفظ فخره الموضع
 في وهذا في وجهه الاخر مستندا الى الاصل وهذه الجهة نقول بجريه حكم الشك على مثل
 هذا الزم يد في جميع الصور كالا يخفى بل ومن هذا ليدل ايضا بطلان العمل بالظن في
 الركعات ليس من باب حكمها على اذلة الشكوك البطلية كيجازي الى انساب النص في
 اتيان قيام الامارة مقام العلم الموضعي بناء على كل عنوان الحفظ في الاوليين بل هو من
 ط الخفض وان كان المختار امكن تقريبا لحكومة ايضا في المقام على وجه يظهر مقام الحفظ
 استنباطا على كل الحفظ في الموضوع على وجه الظرفية ونوضح هذه الجهات موكدا الى
 محالها رصا لنقص في صلوة ايضا طر سببا عدا فلا شبهة في بطلانه كانه لو نقص
 امر غير يمكن لا يجل المحم لا تغادر اما لو زاد فيه شيئا فان كان مجردة فلا شبهة ايضا
 في عدم البطلان لعدم لا تغادر اما لو كان ركنا في الحكم بالبطلان اشكال نظر الى المحض
 عدم دليل الزيادة بالنسبة الى سورها بالنسبة الوارد في النافذة وما نحن فيه من تلك الجهة
 شبهة مصداقية للعدم المبرور فلا يجوز الشك به فلا يجرى به في امره الى الشك في السابق
 فهو البناء اللهم ان يقال ان صلوة الاخطاء يجب اصل شرع لا بد ان يكون على نحو
 يكون قابلا للجارية على تقدير نقص الصلوة وهنا على تقدير النقص لا يصلح للجارية
 فالاستئصال تنهيم الصلوة السابقة بنقص يحصل الجزم بالسقط وبمثل هذا الاخطاء طلا

بكاد يحصل هذا الجزم ولا يقاس مقامنا هذا بضوابط في حيزه السورة مثلا في
 صلوة الاضحية ان في مثلها على فرض نقص الركعة ايضا كان مثل هذه الصلوة بغير البرائة
 عن الجزئية باطلا الجبر وهذا اختلاف ههنا ان على فرض النقص جزم بالجلال وانما احتمال
 عدم بطلانه من قولنا ان عدم النقص وعدم الاحياج اليه ومن هذه الجهة يقول بان
 الجري في مثلها قاعدة الاستغال لا البرائة وان قلنا بان مرجع الشك في حيزه شرعا او
 بغية على الاطلاق الى البرائة كنقص الصلوة واسما العالم رصب اذا انتهى جزمنا عن
 في صلوة اضحية ففي وجوب سجدة السهو اشكال بناء على التحقيق في عدم وجوبه في الغائبة
 واختصاص دلالتها بالقرائن وعدة وجوب الاشكال فيه ايضا شبهة كوننا نأخذ بالاحتمال فيها
 سجدة سهو فنكون الشك في المقام من تلك الجهة مصداقها بدلا اصل موضوعه بفعل الاثران
 في صور طائر الشك بالعناد ومن الذاتية فالمرجع في مثلها البرائة اللهم ان يقال ايضا ان الجزم
 السهوية ان كانت واجبة من جهة الجارية للنقص السهوية فلا يختص في المقام ايضا من
 اجراء ما عدا الاستغال بالصلوة ان على فرض النقص حياج الجواب فاما بطلان ذلك من
 جميع الجوانب وفي المقام على فرض النقص بطلان حياج الجواب لا مضيقية السجدة
 بالاستغال بالصلوة في نفيها اشار السجدة من واما نفي عدم السهو في السهو قبل
 الثاني على مرجع الشك عن الاضحية الاول على نفي السهو لم يلح في نفيه من السجدة
 من بعيد من سوفي الحديث بل الظاهر من السهو الاول ايضا غيرية ثالثة هو ميل الشك
 كما شهد قوله في رواية اخرى وليس على السهو سهو ولا على الاعادة اعادة وان المراد
 من الاعادة ولو بغيره رواية اخرى مرجحة فيه هو صلوة الاحتياط ولو بمباشرة كونه اعادة
 لما بين في صلوة على تحقيق الرابعة واعتد شرفنا ذلك سابقا في بل بعض الفروع ايضا
 فراجع وصح ، اذا تذكر زيادة جزم من جهة مثل القنوت في صلوة فالظاهر من قصر
 في تحمل عدم سجدة السهو لكل زيادة على الطبيعة ان كانت من نسخ اجزائه كما
 لا يصور في عدم من زاد فعلية الاعادة واما بعض ما يقبض اشكال الانصاف لعدم النقص
 اصل الطبيعة لا النقص بالاضافة الى الوحدة الكاملة في لاديه لسجدة السهو في مثلها كما
 لا يخفى في قولنا انما الانصاف ثبوتها وادبها من مرجع الى العلم الاجمالي بوجوب سجدة
 السهو للزيادة او نقصا العتق فلا يسمع جريان اصله عدم الزيادة وقاعدة التماسا ونحو
 العتق بل انهم طرح تكليفنا انما نعم لو قلنا بمعاودة الاصلين في كل مورد يعلم انقراض

احدها واقفا على الجمع في المقام بين السجدة السهوية ونقصا القنوت ولكن في ثباتها ما انتهى
 الا انقراض المزبنا الى طرح تكليفنا انما في البين ولقد اشارنا الى بعضه في بعض الفروع السابقة وحصل
 اذا نحن بوجود جزم في محل واحد بعد ما بعد ما نجاوزه ففي اعتبار مثل هذا الشك لعدم قيام دليل
 على اعتبارها فالمرجع بينهما قاعدة الجواز من طرف واحد من غير ما يبادر على محل الشك فيه على عدم الوصول الى
 الواقع كما هو انما في كل زيادة في الاصول العلمية ونحوه اخذ منا طالعنا بالركعة للانفعال ايضا بنوعهم ان
 الركعة ايضا ليس الا مجموع احاد الانفعال مدفوع بما كان لا يربط في الفرض برفع انفعالها عنه عن
 الطعن بفعل واحد فلا يكون النشاط منسقيا ولذا ذهب من الاعاظم الى التفتيت بين الطعن بالاك
 فعال اذا ركعت وترق فالعلم اجالا بفوت سجدة او شئ اخر مضى محل احدها ونحن بوجد الباقي عمله
 المستلزم للطعن بفوت ما مضى محله لا يمتد ذلك المقدار عن جريان قاعدة الجواز عن السابقة
 وقاعدة الاستغال بالثانية وحده اذا قام جزم واحد بفوت السجدة الواحدة وقام جزم واحد في
 على فوت الطرائق فقل ما بيننا الشبهة على وجوب سجدة السهو او جريان من المدلول المطابق
 انما ثبت في البين لعدم قيام الدليمة لا يتأني ثبوت المدلول الا انما في الغائبة به مجموع الجزئية فنكون
 المقام في من قبل قيام الدليمة على المدلول الا انما في وجوب سجدة السهو ولكن التحقيق ان ما
 هو حجة من دليل الدليمة والظاهر ان في المقام ليس في البين مدلول الزام الدليمة بل غاية الامر
 في البين مدلول الالتزام لجزء الواحد وكل منهما لهيب شبهة وعدة التكلفة فيه هو ان الدليمة عبارة
 من الاخبار العارضة من لا يثبت ولزام الاخبار لا يصح في علمها الاخبار بل هي محتملات فحيزه
 ربما لا يلتفت الى انها وانما كانت ما حوزة من جهة عدم دليل الاندماج مكاباة ما التفت
 في اسان الدليل فان فرض اختصاص دليل الاخبار بصحة الدليمة فلا يبعد في ذلك على الورد
 كما يوجد بل انما في عدم لركن المجرب بعد الاخبار عن اللزوم بخلاف الدليمة واطهر كل منهما ما
 اعتقد عليه وفيه لا بأس في يدعي قيام الدليمة على اللزوم لصحة اخبارها في الدليمة الى اللزوم
 ولا يغير ذلك مجرد اختلافهما في اللزوم نظرا لوزار المعنى من تلك الجهة وعلى هذا المقاس
 كل مورد قام جريان على امر به مشترك اللزوم انما اللزوم او المدان وتعليق باسناد في نفي كثير
 في اوجب المعاملات والعبادات وغيرها من مثل هذه الكيدى رصن ان الشك في صلوة من
 حيث عدد ركعاته وسلم بعد البناء على مقتضى شك في انه هل شك بين الادب والمحسن

كي لا يجب عليه الا سجد في السجودين الثالث والا يركع في سجدة واحدة في هذه الصورة يعلم
 اجمالا ان وجوبه احد الخطابين نحوه ولا يركع في سجدة واحدة ولا يركع في سجدة واحدة من سجدة واحدة
 احتفال الخيرية في صلوة احتياطة وان لم يكن ذلك لا يركع على الاخرى ويمكن في المقام دعوى الاكتفاء
 بالسجدة في نظرنا الى كونه من معاصي الاقل بالاكثار على عدم وجوب ذكر مخصوص بينهما لا يركع
 عليه الى العلم بوجوب السجدة في سجدة واحدة او ما صاع في اخر من سجدة واحدة وضد عنوان الصلوة
 بها او ما صاع في سجدة واحدة من الاكثر اللهم ان يقال ان ما اوردناه من وجوب الاكثار
 يمكن من غير مثل العلم بالرد بينه وبين اذلة فانه يحسن في مثله الاخلال بالوجوب المأثور عندنا
 لو كان هذا الوجوب ناشئا عن التكليف فربما كان ذلك لتكليف طرأت العلم الاجمالي بينه وبين وجوب
 الاكثار وهو التكليف فيهم ما ورد من النقص المحتمل في الصلوة فان مثله هذا التكليف سماع وجوب
 الوجوب من قبيل الشائين فيجوز هذا التكليف فيجوز وجوب الاكثار فيجوز ان تذكره لا
 يكون الا باكثر نعم لو لم يكن التيمم لم يرد طرأت هذا العلم بل كان تذكره من وجوب الاكثار
 فلا يارسى بوجوب البرائة عن الزيادة في ذلك في التكليف بأجل جهل النقص بالزيادة من المعلوم والمعلوم
 ولذا نقول ان باس بوجوب البرائة عن السورة مثلا عند الشك في جزميتها الصلوة الاحتياط
 وهذا بخلاف محل بحثنا اذا نقص المحتمل على تقدير كان حيث يجب الاحتياط باجماله ما هو عليه
 من اركعة المقتضاه ومثل هذا الاحتياط طرأت العلم الاجمالي بينه وبين وجوب الاحتياط فيجوز
 فيجوز على المكلف التكليف فيجوز فيجوز وجوب الاكثار في المقام كما هو ظاهر فتدبر ثم ان ذلك
 على فرض عدم وجوب ذكر مخصوص بينهما ما بين ذكر السجدة الصلوة والا تأملنا ان يركع في
 الظهر ولا يركع الا اركعة او ما ورد من النقص بانه بوجوب قوله بسم الله الرحمن الرحيم على استعجال
 محمد وال محمد وفي نسخة الاخرى اللهم صل على محمد وال محمد بدل وصلى الله واخرى بقوله السلام
 عليكم ورحمة الله وبركاته بدل الصلوة وفي نسخة والسلام الخ بزيادة كلمة وارسل السلام ولا
 يبعد الجمع بالشمس بين الثانية وبين الاولى واما مع اختلاف النسخة في كل واحد من الفقرتين
 فلا يخفى من الجمع بينهما رجاؤنا ولكن الذي سهل الخطب وروى الوثيقة على نفي وجوب زيادة ذكر
 السجدة في نفي بينهما التكليف والنسخة والشك في قوله اليد عن الاوامر الزائدة بالحمل
 على الاستصحاب كما هو الشأن في هل امار الشك فيهما ايضا عليه ولكن كلاهما خفي صاحب
 الشك خلافا للسجدة بالتكليف عن اعراض الاصحاب عن سند الوثيقة فيكون المجمع في نفيه

لاوامر

الا وامر في الجواهر لا خذ بالوثيقة في وجوب الذكر وطرحه باعراض المسحور في نفي
 وجوب الذكر لغير سند الوثيقة بالنسبة الى نفي وجوب الذكر خلافا في الشك فان لم يركع في السجدة
 الا ما حكم عن اختلاف وصلوحيته بغير سندها مشكلا فلا يخصص عن التعليل بين الفقرتين
 من حيث ان يكون بالصدق وروعه كما لا يخفى في هذه المسئلة من هذه الجهة غير نفي من الاشكال
 والاحتياط لا يركع فيه رصدا لو شك في السجدة الصلوة بعد ما قام وقوفه انما في قيام
 يصلح ان يصير جزءا لعدم كاشف عن عدم صلاحية من الاول فيجب ان يركع في سجدة واحدة
 حوط اعادة الصلوة ايضا رصدا انما علم اجمالا بغير ركعة في سجدة واحدة الاصل او ركعة في
 صلوة احتياطية فاعاد الخارزبة بالنسبة الى صلوة الاحتياطية غير جارية جزا الجزم بعدم اتيان على
 طين امر ولين با ان مشروعه من صلى صلي من جهة غير النقص المحتمل الخاضع للملوك فيجوز
 في اصالة الخارزبة في الصلوة الاولى واحتياط ثانيا فيجوز الجزم بالخيار ان نعم لو كان طرف العلم
 في السجدة في الاخرى انما يمكن وجوب تذكره في صلوة احتياطية قبل صدق ولا ياتي كما هو ظاهر
 ويجوز فاعاد الخارزبة في الاولى بلا معارض ولو كان طرف العلم في السجدة واحدة امكن فيجوز
 وجوب قضاء السجدة وسجد في السجدة على يمينك دليلهما لصلوة الاحتياطية ايضا والافقوى
 فاعاد الخارزبة بالنسبة الى الصلوة الثانية بلا معارض رصدا انما علم بزيادة ركعة في فواصل
 سابقا ولكن شك بانه صلوة جماعة انما ركع فيها حفظا المتابعة لا امام لم صلوة منفردة ففعل
 بزيادة فيها فاصالة عدم الطواف او ركعة الزائدة فيكون ما بعده الامام بوجوب الحكم بغير صلوة
 ووجهه ظاهر في ان اذا علم اجمالا بغير احد الصلوتين من اليوم السابق وقيل ايضا ان كان
 الطائفة كلها انقضى من عصر سجدة وان كان عصا ففان من ظهره تشهد يجب عليه اتيان
 اربع ركعات بعقده ما في الزهري ثم ياتي بقضاء السجدة والشك في سجدة في السجدة... للعلم الا
 جالي بالاولين والعلم بالتقصير بعدم وجوب زيادة من سجدة في السجدة واسأل العالم رقا
 ان اعلم بعد دخول الوقت بعد وعمل مرد بين الجنابة او الصلوة فاستصحاب عدم الجنابة
 غير جارية بالنسبة الى ما انقضت فاعاد الاستعمال بالصلوتين اتيانه الجزم بعدم وقوعها على
 وقوف امرها فلا يخصص في محصل الجزم بالفراغ من تحديد غسل بقصد الجنابة رجاء ان يفي

مختصلا

مختصلاً للفرار عن صلوة والوقت والله العالم هذه إحدى ومائة من الفرائض
المستسنة الواجبة إلى الخلل الثاني من أجزائها المكونة في صلوة من جهة إجزاءها وشرايعها
والحدود الأولى وأخرى ولقد فرغت من سويده عزه ببيع الثاني من ستة سبعة وثلاثين بعد
ثلاثمائة بعد ألف من الهجرة النبوية عليه آلاف التحية والثناء الألف مائة والدين محمد العراقي
عقدي ذو عباد كنه الأمل عبد الله بن محمد حبيب السوفى البزنجي في القري على صفة
لألف التحية ببيع الثاني سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثين من الهجرة النبوية



